العوامل التي حُكم عليها بالضعيفة

نظرة في تعليلات النحاة

إعداد

د/ نصر فتحي عبد العظيم سيد أحمد

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات

في كلية اللغة العربية في القاهرة

العوامل التي حُكم عليها بالضعيفة نظرة في تعليلات النحاة

نصر فتحي عبد العظيم سيد أحمد

قسم اللغويات في كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، مصر.

الملخص :

إذا كان النحاة قد اتفقوا حول قوة بعض العوامل وضعف بعضها الآخر، فإن هذا البحث قد نظر في تعليلاتهم، وتفحص أدلتهم التي حكموا بها على بعض العوامل بالقوة وبعضها الآخر بالضعف فوجد اختلافًا ظاهرًا حول هذه التعليلات وتلك الأدلة.

وأول ما وجده البحث من ذلك أنه وجد جل هذه العوامل إن لم تكن كلها لا تخلو من تضعيف ما بحسب تعليلات النحاة أنفسهم.

وقد عنى البحث بتتبع هذه التعليلات ووجد تناقضا كبيرًا فيها، ففي حين نجدهم يحكمون بقوة العامل الذي يعمل عملين عن العامل الذي يعمل عملًا واحدًا نجد حروف الجر عندهم أقوى من حروف الجزم، مع أن بعض الجوازم تعمل في معمولين.

وفي حين نجدهم متفقين حول قوة الفعل لأنه يعمل ظاهرًا ومقدرًا نجدهم يضعفون عمل الحروف عن الفعل مع وجود بعض الحروف تعمل مضمرة، بل أكثر من ذلك فبعض الحروف تعمل وهي زائدة، وهو مالا نجده مع الأفعال الزائدة.

وفي حين نجدهم يحكمون بقوة الفعل لأنه قوي التأثير على المعمول نجدهم يضعفون عمل الجار مع أنه إذا دخل على فاعل الفعل جر لفظه واختفى أثر الفعل فيه.

من هنا وجد البحث أن فكرة قوة العامل ليست راجعة في الغالب إلى هذه التعليلات التي ساقوها، بل راجعة إلى قوة حضور العامل وتأثيره في المعمول، وكذلك قوة استحضار مدلوله في سياق الكلام، فليست الأفعال متفردةً بكونها أقوى العوامل على الإطلاق، فهناك أفعال ضعيفة، بل هناك أفعال مهملة غير عاملة.

وليست الحروف العاملة ضعيفة على الإطلاق، فهناك حروف تفوقت على الأفعال في قوة تأثيرها في معمولاتها.

الكلمات المفتاحية : العوامل التي حُكم عليها بالضعيفة – نظرة في تعليلات النحاة – النحاة – حروف الجر – حروف الجزم.

Factors that have been judged to be weak look at the explanations of the sculptor

Nasr Fathi Abdul Azim Sayed Ahmed

Department of Linguistics at the Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Egypt.

Abstract:

If the sculptors agreed on the strength of some factors and the weakness of others, this research examined their explanations, examined their evidence that they had judged some factors by force and others as weaknesses and found an apparent difference in these explanations and evidence.

The first thing the research found was that most, if not all, of these factors were not without weakness, according to the explanations of the sculptor themselves.

The research meant tracking these explanations and found a great contradiction in them, while we find that they strongly judge the worker who works two works for the worker who does one work we find their prepositions stronger than the letters of the assertive, although some of the passports work in the two factors.

While we find them agreeing on the power of the verb because it works visibly and appreciated, we find them weakening the work of the letters from the verb with the presence of some letters working embedded, and even more so, some letters work and they are redundant, which we do not find with the excess verbs.

While we find them judging by the power of the act because it has a strong influence on the ma'am, we find them weakening the work of the neighbour, even though if

the perpetrator enters the act he is dragged and the effect of the act disappears.

Hence, the research found that the idea of the power of the worker is not due mostly to these explanations that they have given, but rather to the strength of the presence of the worker and its influence in the matter, as well as the power to evoke its meaning in the context of speech, acts are not unique as the strongest factors of all, there are weak acts, but there are neglected and inactive acts.

The working letters are not weak at all, as there are characters that have outstripped the verbs in their influence in their functions.

Keywords: Factors that are judged to be weak - a look at the explanations of the sculptor - the sculptor - the prepositions - the letters of the boots**.**

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله الذي علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان، وفضله على كثير ممن خلق بالتدبر والاستبيان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد ولد عدنان وبعد

فلا تكاد تجد كتاباً ذا شأن في النحو أو الصرف إلا ويشغل التعليل فيه جانباً كبيراً؛ إذ لا تجد ظاهرة إعرابية أو اشتقاقية إلا ويعلل لها النحاة والصرفيون؛ وذلك لأن كل ظاهرة لغوية تثير في ذهن المتلقي تساؤلاً ملحًّا، لماذا جاءت هذه الظاهرة على هذا النحو؟ أو لماذا تكلم العرب بهذه الصورة؟، أو لماذا اختاروا هذا الأثر الإعرابي دون غيره؟

وهذا يرجع إلى أن التقعيد اللغوي شأنه شأن أي علمٍ لا بد أن يعتمد على الحجة المقنعة للعقل، المبينة لسبب اختيار صورة دون غيرها، أو اختيار نمط معين من أنماط الإعراب أو الاشتقاق دون بقية الأنماط.

وتعليل الظواهر عامة – ومنها ظواهر النطق – مركوز في الطباع، فالعقل البشري يأبى التسليم بأمر حسي أو معنوي بغير حجة تعلل له قبوله.

والعرب إنما نطقوا بما نطقوا به على سنن معين لحاجة في أنفسهم لاحظوها بعقولهم فأرادوا أن يظهروها في لسانهم، فقد نقل العلماء عن العرب تعليلهم لنسق كلامهم، فقد روى الأصمعي عن أبي عمرو قوله:

"سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! قال: نعم، أليس بصحيفة؟"(١).

فقد علل الأعرابي لتأنيث المذكر (كتاب) بأنه حمله على معنى (صحيفة).

ويعقب ابن جني على هذه الرواية بأن علماء اللغة تعقبوا الظواهر اللغوية وعللوا لها، وكانوا جديرين بذلك خاصة عندما وجدوا العرب يعللون لكلامهم، بل يلوم ابن جني من يعتقد غير ذلك بحق هؤلاء العلماء، فيقول معقبًا على رواية أبي عمرو: "أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته – وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا – أن يسمعوا أعرابيًّا جافيًا غفلا يعلل هذا الموضع بهذه العلة ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا كذا لكذا وصنعوا كذا لكذا وقد شرع لهم العربي ذلك ووقفهم على سمته وأَمّه"(٢).

ومما يؤكد ذلك ما أشار إليه العلماء بأن العرب كثيرًا ما يعدلون عن بعض سنن الكلام إلى غيره لعلة في نفوسهم، مع كون الأول أوقع في نفوسهم، من ذلك ما رواه العلماء عن عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير أنه كان يقرأ ﴿**وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ**﴾(٣) بحذف التنوين مع نصب (النهار)

---

(١) وردت هذه الرواية في تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري مادة (لغب) ومقاييس اللغة لابن فارس(٥/ ٢٥٦) والخصائص(١/٢٥٠) وأمالي ابن الشجري (٢٠٢/٣).

(٢) الخصائص (١/ ٢٥٠)

(٣) سورة يس من الآية: ٤٠، والقراءة منسوبة له في المحتسب لابن جني (٢/ ٨١) والبحر المحيط (٩/ ٦٩)

فقيل له ما تريد؟ قال: أردت: سابقٌ النهارَ. بالتنوين ونصب النهار، فقيل له: فهلا قلته فقال: لو قلته لكان أوزن – أي أثقل(١).

من هنا نجد أن العرب يعللون لعدولهم عن كلام إلى آخر بأنه طلبٌ للخفة، فكأنه قال: فعلت هذا الأمر لهذه العلة.

وقد علق ابن جني على هذه الرواية فقال: "ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبطة منها: أحدها: تصحيح قولنا: إن أصل كذا كذا، والآخر: قولنا: إنها فعلت كذا لكذا؛ ألا تراه إنما طلب الخفة، يدل عليه قوله: لكان أوزن: أي أثقل في النفس وأقوى – من قولهم: هذا درهم وازن: أي ثقيل له وزن – والثالث: أنها قد تنطق بالشيء غيره في أنفسها أقوى منه؛ لإيثارها التخفيف"(٢).

والعلماء في تعليلاتهم يستخدمون كثيرا من المصطلحات كأن يقولوا: عمل هذا العامل لقربه، أو لقوته، أو لاختصاصه، أو لقوة تأثيره في معنى المعمول، كذلك نراهم يقولون: إن هذا المعمول أخذ هذا الإعراب لشرفه، أو لكثرة وجوده، أو لتقدمه، وأن الأخر أخذ كذا لزيادته، أو لجواز الاستغناء عنه، أو لقلة ذكره ... إلى آخر مصطلحاتهم المتنوعة والمتشعبة.

---

(١) يراجع شرح الكتاب للسيرافي (١/ ٢١٤) والخصائص (١/ ٢٥٠) ودلائل الإعجاز ت شاكر (١/ ٣٧٦) والاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسي (٣/ ١٦٥) والبحر المحيط (٩/ ٦٩) فالقارئ أرادَ التنوينَ ثم حذفَه لالْتقاءِ الساكنَيْن.

(٢) الخصائص (١/ ٢٥٠)

وقد تطور التعليل عند النحاة على امتداد مراحل نشأة النحو وتطوره، حتى ألفوا فيه كتبًا مستقلة(١).

وقد قسم العلماء علل النحو ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فأما العلة التعليمية: فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، بأن نحمل ما لم نسمعه من العرب على ما سمعناه من كلامها منها، فلما سمعنا بعضاً قسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما شبه ذلك، وهذا كثير جداً.

وأما العلة القياسية: فأن يقال لمن قال: نصبت (زيداً) بإن، في قوله: إن زيداً قائم: ولم وجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله.

وأما العلة الجدلية النظرية: فكل ما يُعتل به في باب (إن) بعد هـذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعـال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ (وحين) شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما

(١) من هذه الكتب: الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت ٣٣٧) علل النحو لابن الوراق (ت ٣٨١)، أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت٦١٦).

قُدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب زيداً عمرو، وهلا شبهتموها بما قُدم فاعله على مفعوله؛ لأنه هو الأصل، وذاك فرع ثان؟ فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأي قياس أطرد لكم في ذلك؟ ... إلى آخر تلك العلل التي يفترضها العقل(١).

والعلماء أثناء تعليلهم للظواهر كثيرا ما كانوا يستخدمون عبارات صار كثير منها من مصطلحات هذا الفن من نحو: (الحمل على النظير) (الحمل على النقيض) (قياس الأولى) (وكان هذا الشيء أولى من ذاك لقربه) و(أخذ هذا الشيء ذلك الحكم بطريق الأولى) و(لا يجوز هذا الوجه لبعده) (أخذ هذا اللفظ هذا الإعراب لقوته، أو لفضله) (وهذا شاذ لأنه لا نظير له، أو لندرته) (ولا يقاس على النادر) و(هذا العامل أولى من غيره بالعمل لقوته أو لقربه أو لأصالته) إلى غير ذلك من عبارات ومصطلحات.

من مصطلحاتهم هذه الكثيرة مصطلح (الضعيف أو الأضعف) المرتبط غالبا بالعامل، والذي نراه يظهر كثيراً عندما يكون العامل فرعاً على غيره في العمل، فلا يأخذ كل وظائف الأصل لضعفه عنه، أو عندما يتردد العامل بين الإعمال والإهمال؛ لعدم اختصاصه، أو يبطل عمله؛ لأن عاملاً آخر قد نازعه العمل أو فصل بينه وبين معموله بأداة أفقدته تأثيره وضعف عن مجاوزتها ليصل إلى المعمول.

وهذا المصطلح (العامل الضعيف) نراه كثيراً من الأحيان يحمل نسباً متفاوتة في الدلالة، بمعنى أن العامل مثلاً قد يكون ضعيفاً من وجه وقوياً

(١) ينظر في ذلك الإيضاح في علل النحو (ص: ٦٤، ٦٥)

من وجه آخر، أو يكون ضعيفاً في صورة، وأضعف في صورة آخرى، أو يكون ضعيفاً بالنظر إلى غيره من العوامل الأقوى منه، وقوياً بالنظر إلى العوامل الأضعف منه.

ونجد العلماء أحياناً يقولون بأن هذا العامل أضعف، ولا يقصدون الزيادة في الضعف، بل يكون مرادهم مجرد الضعف الذي يتحول إلى قوة في غالب أحواله الأخرى.

ولم يقتصر استخدام مصطلح (الضعيف – أو – الأضعف) في العوامل، بل وجدنا النحاة قد وسموا كثيرا من الظواهر اللغوية الأخرى غير العوامل بالضعف، فحكموا على بعض الأساليب بالضعف كما في التصغير وبعض ألفاظ التوكيد وبعض حروف المباني (حروف العلة أو الحروف الصحيحة) وبعض حروف المعاني غير العاملة كبعض الحروف المصدرية الموصولة، وغير ذلك من ألفاظ وأساليب عربية عدوها أضعف من نظائرها.

من هنا وجدت أن أقصر هذا البحث على رصد المصطلح في العوامل النحوية (الفعلية والاسمية والحرفية) على أن أتبعه ببحث آخر – إن شاء الله – في رصد هذا المصطلح في غير العوامل.

وجاء هذا البحث باسم: **(العوامل التي حُكم عليها بالضعيفة ــ نظرة في تعليلات النحاة)** والذي عُنى بتتبع هذا المصطلح في كلام علماء النحو ومعرفة مدى الدقة في استخدامه ودلالته، ومدى توافقهم حوله أو اختلافهم عليه، ومناقشة النحاة في حكمهم بالضعف ومدى قربهم أو بعدهم عن الدقة في استخدام هذا المصطلح، وقد اعترضت عليهم – في غير موضع – ووجدت أن عللهم في التضعيف غير مقنعة – على الأقل من وجهة نظري

– وذلك لأنني رأيتهم قد حكموا بالضعف على كل العوامل، فبدأ من حروف الجزم ومرورًا بحروف الجر والنصب ووصولًا إلى الأسماء العاملة، حتى ذلك الذي عدوه أقوى العوامل وهو الفعل لم يسلم من التضعيف، فجعلوا الفعل الجامد أضعف من المتصرف والفعل اللازم أضعف من المتعدي بل جعلوا بعض الأفعال المتعدية ضعيفة عن أخواتها، فجاءت بعدها لام التقوية.

وعندما أتكلم عن النحاة لا أعني بالضرورة كل النحاة، فأغلب هذه التعليلات بالضعف رصدتها عند بعضٍ منهم، وذلك عندما يعللون لاختفاء الأثر الإعرابي – كله أو بعضه – من العامل في استعمالاته اللغوية.

وقد حاولت في هذا البحث رصد الظواهر الإعرابية التي تجلى فيها هذا المصطلح، وكان محل خلاف أو نقاش بين النحاة، وتركت ما لم يثر خلافًا أو نقاشاً.

وقد تناول الباحثون العوامل الضعيفة من حيث موقف النحاة منها وخلافهم حولها، وأثر ذلك في العمل والحكم عليها، وهي:

ضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره رسالة دكتوراه للباحثة الدكتورة وداد بنت أحمد القحطاني.

العامل بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي للدكتور: خليل أحمد عمايرة

ولكن لم يعرضوا لمناقشة النحاة في علة الحكم ومناقشة النحاة في تعليلاتهم للتضعيف، وقبول حججهم أو ردها والاعتراض عليها، والبحث عن علل مقنعة – من وجهة نظري لخفاء الأثر الإعرابي (كله أو بعضه)

من عامل دون آخر، وكان السياق اللغوي واستعمال العرب للأدوات، وشعورهم بحضور معناها – قلة أو كثرة – هو المعيار الحاكم الذي ارتأيته تعليلًا لعمل العامل من عدمه، وهذا ما اتخذته ركيزة في هذا البحث.

وأسأل الله أن أكون قد أزلت الغطاء عن استخدام هذا المصطلح، وبيان مدى توافق كلام النحاة أو تعارضه في هذا السياق، والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

خطة البحث

اقتضت دراسة هذا الموضوع أن أعرضه في مسائل مرتبة على حسب نوع العامل فبدأت بعوامل الأفعال التي وسمت بالضعف ثم ثنيت بالأسماء العاملة عمل الفعل ثم الحروف، مؤخِّرا الأكثر ضعفا منها على الضعيف.

فبدأت بمقدمة شفعتها بالخطة ثم بتعريف للمصطلح عند طوائف العلماء.

ثم بدأت في تفصيل مسائل البحث مقدماً الأفعال ثم الأسماء ثم الحروف، وقد تقتضي طبيعة البحث أن أجمع مرة وأفرد أخرى بين بعض العوامل، لذا اعتمدت عناوين للمسائل يسلم بعضها بعضًا، لأني أعد البحث ظاهرة واحدة جاءت في صور متعددة، فكانت تلك العناوين الآتية مسائل لهذا البحث.

تعريف مصطلح الضعيف والأضعف:

المصطلح في تعليلات النحاة:

العامل الاسمي أضعف من العامل الفعلي:

قوة الفعل وضعف غيره:

لماذا كان الفعل هو الأصل في العمل؟

الفعل اللازم أضعف من المتعدي:

فعل التعجب ضعيف بجموده فلا يفصل بينه وبين معموله:

الاسم المشتق أضعف من الفعل فاحتاج إلى لام التقوية:

(ليس) الضعيفة و(ما) الأضعف و(لا) النافية للجنس الأضعف منهما:

(ما) الحجازية الأضعف من (ليس) أقوى من (لا) النافية للجنس:

ضعف رفع الظرف للفاعل الظاهر لأنه أضعف من الوصف وأفعل التفضيل

لضعف (إنّ) وأخواتها وليها المنصوب:

إعمال (كأنما وليتما ولعلما) وهي فرع في العمل وإلغاء (إنما ولكنما)

لا تعمل (إنّ وأخواتها) في الحال المتقدمة لضعفها، بل لا تعمل في الخبر

ضعف عمل (لا) النافية للجنس أو العاملة عمل (ليس)

حذف (لا) النافية المهملة:

حروف الجر أضعف من الأفعال:

تعليل إلغاء عمل (إذن) متوسطة:

عوامل الجزم أضعف من عوامل الخفض:

والحروف العاملة في الأفعال أضعف من الحروف العاملة في الأسماء:

ضعف عمل معنى الإضافة في الحال لأنها أضعف من لفظها

وقد يكون الضعف في الفرع علة قوية لعمل الأصل بطريق الأولى

من ذلك مسألة:

عمل الجمع وهو فرع عن المفرد في (جمع أفعل) قوّى عمل المفرد:

تعريف مصطلح الضعيف والأضعف:

وبداية نعرض لهذا المصطلح في تعريف اللغويين والنحاة:

فعرف اللغويون الضعف بأنه: خلاف القوَّة. وقد ضَعُفَ فهو ضعيفٌ، وأضْعَفَهُ غيره. وقومٌ ضِعافٌ وضُعَفاءُ وضَعَفَةٌ. واسْتَضْعَفَهُ، أي عدَّه ضَعيفاً.

وذكر الخليل أن التَضْعيفَ: أن يزاد على أصل الشئ فيجعل مثلين أو أكثر.

وضعف الشئ: مثله. وضعفاه: مثلاه. وأضْعافُهُ: أمثاله. وقوله تعالى: ﴿إذاً لأذقناك ضِعْفَ الحياةِ وضِعْفَ الممات﴾ أي ضِعْفَ العذاب حيًّا وميّتا. يقول: أضْعَفْنا لك العذابَ في الدنيا والآخرة. وقولهم: وقَّع فلان في أضْعافِ كتابه، يراد به توقيعه في أثناء السطور أو الحاشية. وأُضْعِفَ القومُ، أي ضوعف لهم. وأضعفت الشئ فهو مضعوف على غير قياس

وأضْعَفَ الرجلُ: ضَعُفَتْ دابته، يقال: هو ضعيف مضعف. فالضعيف في بدنه، والمضعف في دابته. كما يقال قوى مقو. وضعفه السير، أي أضْعَفَهُ. والتَضْعيفُ أيضاً: أن تنسبه إلى الضَعْفِ. والمُضاعفَةُ: الدرعُ التى نسجت حلقتين حلقتين[1].

وعرفه أهل الاصطلاح فقالوا: هو نُقْصَان الْقُوَّة عَن الْحَد َالتي هِي عَلَيْهِ"[2].

(١) تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٣٩٠)

(٢) رسالة الحدود لأبي الحسن الرماني (٧١)

وقيل: الضعف: وهن القوة حسا أو معنى، وقيل: خلاف القوة، وتكون في النفس وفي البدن وفي الحال. وقيل بالضم في البدن، وبالفتح في العقل والرأي"(١).

وعند أهل المعاني: ضعف التأليف: أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو: ضربت غلامه زيد"(٢).

(١) التوقيف على مهمات التعاريف لزين الدين المناوي (ص: ٢٢٣)

(٢) المصدر السابق (ص: ٢٢٣)

المصطلح في تعليلات النحاة:

من البدهي القول بأن العوامل النحوية متفاوتة في العمل والتأثير، فمنها ما اتفق النحاة على إعماله، ومنها ما كان محل خلاف.

ومنها كذلك ما يعمل عملًا واحدًا وما يعمل أكثر من عمل، ومنها ما يعمل متصلًا بالمعمول، وما يعمل في معمول وقد فُصل بينهما.

ومنها ما يعمل ظاهرًا فقط، وما يعمل ظاهرًا ومقدرًا، ومنها كذلك ما كان معنى غير لفظ.

كذلك من البدهي أيضًا أن نقول: إن العوامل متنوعة بين كونها أفعالًا أو حروفًا أو أسماءً وأن الأفعال عند النحاة قد عملت أصالة.

أما الحروف فإما أنها عملت؛ لأنها أشبهت الفعل بأن قامت مقامه، أو عملت؛ لاختصاصها بمدخولها، فأثرت فيه لفظًا كما أثرت فيه معنى.

أما الأسماء فعملت لكونها اسمًا مشبهًا بالفعل (بأن حل محله أو أفاد معناه) تارة، أو مشبهًا بالحرف تارة أخرى.

وقد جعل النحاة هذا التفاوت دليلًا على مدى قوة العامل أو ضعفه، فراحوا يفرقون بين عامل وآخر (كثرةً وقلة، قياسًا وسماعًا، اضطرادًا وشذوذًا، قوةً وضعفًا) والتمسوا لذلك العلل التي إن اقتنع العقل بكثير منها فإن شيئًا منها لا يزال العقل في تردد من قبولها.

وهذا التردد أراه مشروعًا؛ لأن شيئًا ليس بالقليل من هذه العلل يتعارض بعضه مع بعض، ويناقض بعضه بعضًا.

وسنرى خلال هذه الدراسة لمصطلح الضعيف والأضعف كثيرًا من هذه التعارضات والتناقضات، فربما نجد العالم الواحد – فضلًا عن أنصار مذهب معين – يبني تضعيفه في موضعٍ ما على أسسٍ هو نفسُه يرفضها في موضع آخر، ويقوّي حجةً ما إذا كانت تخدم مذهبه، ثم يضعفها في موضع آخر إذا كانت تدعم مذهبًا لا يميل إليه(١).

كذلك نرى النحويين يحكمون بضعف عاملٍ ما في موضع – كأن يجعلونه فرعًا على غيره – ثم يحكمون بقوته في موضع آخر، فيجعلونه أصلًا لغيره(٢).

من هنا وجدنا هذا المصطلح (الضعيف والأضعف) يتأرجح في كلام النحويين وتتفاوت دلالاته بحسب كل عامل أو موضع.

وسنحاول قدر المستطاع أن نعرض المسائل المتشابهات مع بعضها بعضًا أو تلو بعضها بعضًا؛ لنقف على صور هذا التنوع والتناقض في آن.

---

(١) سيظهر هذا التوجه – إن شاء الله – في بعض المسائل منها مسألة: لا تعمل (إنّ وأخواتها) في الحال المتقدمة لضعفها، بل لا تعمل في الخبر.

(٢) سيظهر هذا التوجه – إن شاء الله – في بعض المسائل منها مسألة: لا تعمل (إنّ وأخواتها) في الحال المتقدمة لضعفها، بل لا تعمل في الخبر. ومسألة (إعمال (ليتما) و(لعلما) مع إهمال (إنما) وكذلك مسألة عمل حروف الجر، حيث جعلوها أضعف من الأفعال، وفي مسألة عوامل الجزم أضعف من عوامل الخفض جعلوها أقوى.

العامل الاسمي أضعف من العامل الفعلي:

قوة الفعل وضعف غيره: -

عندما تحدث النحاة عن العوامل نراهم قد أجمعوا على أن الفعل هو أقوى العوامل، فابن الخشاب يقول: "أصل الأسماء أن تكون معربة معمولة، كما أن أصل الأفعال أن تكون مبنية عاملة؛ فما عمل من الأسماء فمحمول على الأفعال؛ لشبهه لفظاً أو وقوعاً بالأفعال؛ كما أن المعرب من الأفعال محمول على الأسماء لمضارعته إياها"(١).

بل أكدوا على ذلك بأن جعلوا العوامل الاسمية التي حملت على الفعل أقوى في العمل من العوامل الاسمية التي حملت على الحرف، فقال ابن الخشاب: "فالعامل عمل الفعل أقوى في العمل من العامل عمل الحرف، لأن الفعل أقوى من الحرف في العمل، والحرف إنما عمل نيابةً عن الفعل واختصاراً؛ ولهذا جيء به؛ فالمشبه به من الأسماء في العمل أضعف كما أن المشبه بالفعل أقوى، فالمشبهان في القوة والضعف على حسب اللذين شبه المشبه بهما، فعلى هذا ينبغي أن يقدم العامل عمل الفعل على العامل عمل الحرف"(٢).

---

(١) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ٢٣٥)

(٢) المرجع السابق (ص: ٢٣٥).

من هنا نرى ابن الأثير يرتب بعض العوامل قوة وضعفا، ويجعل الفعل أولها وأقواها فقال: "... ألا ترى أن الفعل أقوى في العمل من اسم الفاعل، وأن اسم الفاعل أقوى في العمل من الصفة المشبهة به"(١).

لذا نجد النحاة يجعلون قوة الفعل سببا في اختصاصه ببعض المزايا منها تقديم المعمول المحصور بإلا، يقول الصبان: "قد يقال: لِمَ أجيز هنا تقديم المحصور فيه مع (إلا) ومنع في باب المبتدأ والخبر حتى حكموا بشذوذ قوله: **وهل إلا عليك المعول**(٢)

وأجاب شيخنا السيد بأن الفرق أن الفعل أقوى في العمل فاحتمل معه تقديم المحصور..."(٣).

وقد نتساءل: هل جاءت قوة الفعل من كونه فعلاً بذاته ولفظه، أم بدلالته ومعناه؟

وبعيد أن نسلم بالأولى؛ لأن الأفعال كلها تتساوى في ألفاظها، فكلها أفعال بحروفها وذواتها، ومع ذلك لا تتساوى في العمل؛ فمنها ما يكتفي برفع الفاعل، ولا يصل إلى غيره إلا بمساعدٍ وواسطة، ومنها ما يتعدى ذلك إلى نصب مفعول أو أكثر.

---

(١) البديع في علم العربية (٥٦٨).

(٢) عجز بيت من الطويل: تمامه:

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى ... عليهم وهل إلا عليك المعول

وهو للكميت بن زيد ينظر ديوانه تح محمد نبيل طريفي (٣٣٣)، ويراجع: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٤٨٣)

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ٨١) .

بل لو كانت قوتها راجعة إلى لفظها وذواتها لعملت الأفعال الزائدة، كـــ(كان) و(قلما) وأصح أقوال النحاة على إهمالها(١).

فلا يبقى إلا أنها تقوى بمعناها، وأن الفعل كلما قوي معناه – فوصل إلى ما بعد الفاعل بنفسه – كان حقيقاً بالتأثير الظاهر فيه إعراباً.

من هنا قد نزعم أن بعض الأفعال أقوى من بعض، وأن بعضها قد ضعف عن مجاراة نظائره في الفعلية لضعف معناه فاستأثر به الفاعل دون سواه.

---

(١) جاء في التذييل والتكميل (٤/ ٢١٣): وفي (كان) الزائدة خلاف: ذهب السيرافي والصيمري وغيرهما إلى أن فاعلها مضمر، وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي: كان الكون، ويعني بالكون كون الجملة التي تزاد فيها.

وذهب الفارسي إلى أنها لا فاعل لها، وحجته أن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل، دليل ذلك أن (قلما) فعل، لكن لما استعملته العرب للنفي، فقالت: قلما يقوم زيد، في معنى: ما يقوم زيد، لم يحتج إلى فاعل، كما أن (ما) لا تحتاج إلى فاعل، بل صارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال، فتقول: قلما يقوم زيد، فكذلك (كان)، لما زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة (أمس) فكما أن (أمس) لا يحتاج إلى فاعل، فكذلك ما استعمل استعماله.

وقال المصنف في الشرح: "وزعم السيرافي أن (كان) الزائدة مسندة إلى مصدر منوي، ولا حاجة إلى ذلك، ولا يبالي بأن يقال: خلوها من الإسناد إلى منوي يلزم منه كون الفعل حديثًا عن غير محدث عنه، لأن "كان" المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يبالي بخلوها من الإسناد، كما أن الضمير الواقع فصلًا لما قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها استجيز أن لا يكون له موضع من الإعراب" انتهى.

كما قد نزعم أن بعض الحروف – وبناء على الفرضية السابقة – هي أقوى من الفعل كما هو الحال مع حرف الشرط الذي يجزم فعلين، هذا الحرف الذي اتفق النحاة على كونه من أضعف العوامل!

وقد يقال: إن قوة الفعل أنه يعمل عملين مختلفين هما الرفع والنصب، أما (إن) الشرطية فالعملان واحد وهما الجزم.

وإذا صح ذلك مع الأفعال المتعدية بنفسها فإنه قد يصح أيضاً أن يقال: إن الأفعال اللازمة أقل درجة وقوة من الأفعال المتعدية؛ فالأفعال اللازمة لا تعمل إلا الرفع في الفاعل وحده.

كذلك نجد من قوة الحرف أنه يعمل زائداً، سواء أكانت زيادته لازمة كما في الباء الداخلة على فاعل (أفعل به) أم غالبة كما في فاعل (كفى) أم كانت غير لازمة ولا غالبة كما في نحو: ما جاءنا من بشير.

بل نجد مفارقة غريبة هي أن الجار الزائد يؤثر في معمول الفعل ويستأثر به لفظاً دون الفعل، كما سبق. في حين نجد أن الفعل الزائد بعد الجار لا يؤثر في المجرور كما في قول الشاعر:

سراة بني أبي بكر تسامى .:. على كَانَ المسومةِ العرابِ[1]

---

[1] من الوافر، ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور (ص: ٧٨)، وذكره بدر الدين العيني في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٢/ ٦٠٣) وقال: "هذا أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، ولا يعرف إلا من قبله، وقال البغدادي في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (٢٠٧/٩، ٢١٠): وهذا البيت مع شهرته وتداوله لم أقف على خبر له.

فقد ذكر النحاة أن الفعل هنا لا معمول له مطلقاً، يقول ابن جني: وقد تزاد (كان) مؤكدة للكلام فلا تحتاج إلى خبر منصوب تقول: مررت برجل كان قائمٍ أي: مررت برجل قائمٍ، و(كان) زائدة لا اسم لها ولا خبر، وَتقول: زيد كان قَائِمٌ قال الشاعر: –

سراة بني أبي بكر تسامى ... على كَانَ المسومة العراب

أَي على المسومة العراب وألغى (كَانَ)"[١].

من هنا نجد أن قوة الفعل مسألة – أفضل ما توصف به أنها ليست مطردة، فقد رأينا بعض الأفعال لم يظهر لها أثر إعرابي لزيادتها، مع تأثير بعض الحروف (حروف الجر) حتى مع زيادتها.

وأن تعدد العمل إذا كان دليل قوة لبعض الأفعال (الفعل المتعدي) فإن حرف الشرط قد تعدد عمله في الشرط والجزاء[٢]، مع زعم النحاة أن حروف الجزم أضعف من حروف الجر والأخيرة أضعف من الفعل[٣].

بل نجد أمرًا آخر جديرًا بالملاحظة، هو أن (ما) الزائدة تكف الفعل عن العمل إذا اتصلت به، كما في (قلما) عند فريق كبير من النحاة، في

---

(١) اللمع في العربية (ص: ٣٨، ٣٩)

(٢) ذهب فريق من النحاة إلى أن حرف الشرط هو الجازم للفعلين، وهذا ما قصده البحث هنا، وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والأبدي، وذهب فريق إلى أن الجواب مجزوم بالحرف والفعل معًا، وفريق ثالث إلى أن الجواب والشرط تجازما، وفريق رابع إلى أن الجزاء جزم بالشرط، ينظر شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٤٠٠).

(٣) سيرد – إن شاء الله – الحديث عن عمل حروف الجر وحروف الجزم.

حين أنها تدخل على بعض حروف الجر (عما) (بما) (مما) ولا تكفها، مما يجعل الحكم بقوة الفعل وضعف الحرف يعوزه الدليل القاطع.

لذا – وعندما نرى النحاة يجزمون بأن الفعل هو الأصل في العمل – لنا أن نتساءل:

لماذا كان الفعل هو الأصل في العمل؟

هل لدلالته على الحدث؟ أم لدلالته على الحدث والزمان؟ أو لكونه يدل على الزمان؟ أو لكونه أصل الحدث؟

ولماذا حكمنا بفرعية اسم الفاعل واسم المفعول وباقي المشتقات؟

إذا كانت أصالة الفعل مبنية على دلالته على الحدث فإن الأسماء المشتقة تشترك معه في هذه الدلالة، فنحو أكرم زيدٌ علياً، يتفق معه: مكرمٌ زيدٌ علياً. في الدلالة على وقوع الحدث.

وإذا كانت مبنية على دلالته على الحدث والزمان، فإما أن يكون معنى ذلك أنه يدل على شيئين أو أنه يدل على شيء لا يدل عليه الاسم المشتق وهو الزمان.

فإذا كان الأول فإن الأسماء المشتقة تدل على شيئين أيضا، فهي تدل على الحدث وذاته.

وإن كان الثاني _ أي تدل على الحدث والزمان – فإن الظروف تشترك معها فتدل على الزمان أصالة والحدث ضمنا، ومع ذلك لا يعمل.

ولا يعقل أن يقال: إنها تعمل لدلالتها على الزمان؛ لأنهم أهملوا (كان) في نحو: الفقرُ كان مذلةُ لتجردها عن الحدث، وكذلك كان الظرف في هذه الحال أولى بالعمل.

وأما لكونها دالة على أصل الحدث فهذا منقوض بأن الجمهور جعلوا المصدر هو أصل الحدث، ومع ذلك كان المصدر فرعاً على الفعل في العمل والإعلال ونحوهما.

من هنا نفهم أن تعليل النحاة بأصالة الفعل في العمل وأن غيره محمول عليه هو دعوى تحتاج إلى دليل.

سيقال: إن الفعل أقوى من الاسم المشتق، والدليل أنه يعمل متأخراً كما يعمل متقدماً، وأنه لا يحتاج في الوصول إلى المفعول – إذا كان متعديا – إلى أن يتقوى بحرف الجر بخلاف اسم الفاعل فإنه قد يتقوى باللام الجارة كما في قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (البروج: ١٦).

وإن كنت اتفق مع ذلك إلا أننا أيضا نتفق أن الفعل والاسم المشتق العامل قد يشتركان في دخول هذه اللام على المنصوب المتقدم فكما تدخل لام التقوية على المنصوب المتقدم مع اسم الفاعل في نحو: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ (المؤمنون: ٤) تراها كذلك مع الفعل في نحو: ﴿وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٤).

بل نراها داخلة على المفعول المتأخر للفعل واسم الفاعل على السواء فتقول العرب: نصحتك ونصحت لك، كما تقول: ناصحك وناصح لك.

وهذا الأمر يستدعي منا البحث في تعليلات النحاة للعوامل بأنواعها، ووسم بعضها بالضعف وبعضها بالقوة وسنلاحظ أن أغلب العوامل قد

وسمها النحاة بالضعف، ولم يسلم من هذا التضعيف كل العوامل، حتى كثير من الأفعال، وهذا ما سيتضح فيما يأتي(١).

(١) سيعرض البحث لتضعيفات النحاة للعوامل بحسب درجة الضعف قدر المستطاع، فيبدأ بالأفعال الضعيفة، ثم الأسماء المحمولة على الفعل فهي أضعف منها، ثم الحروف مقدمًا الضعيف ثم الأضعف.

الفعل اللازم أضعف من المتعدي:

فإذا كانت الأفعال هي أقوى العوامل عند النحاة فقد وجدنا عندهم بعض الأفعال أضعف من بعض.

فيشير ابن يعيش إلى أن الفعل اللازم أضعف من الفعل المتعدي، فلم يقوَ على الوصول إلى المفعول؛ لذا احتاج إلى حرف الجر، أو إلى الواو ليصل إلى المفعول معه، يقول ابن يعيش، معلقاً على قول الزمخشري **(المفعول معه لا يكون إلّا بعد الواو، ولا يكون إلّا بعد فعلٍ لازم، أو مُنْتَهٍ في التعدّي)**: "وإنّما افتقرتَ إلى الواو؛ لضُعْف الأفعال قبل الواو عن وُصولها إلى ما بعدها، كما ضعُفت قبل حروف الجرّ عن مباشرتها الأسماء، ونصبِها إيّاها، فكما جاؤوا بحروف الجرّ تَقْوِيَةً لِما قبلها من الأفعال؛ لضُعْفها عن مباشرةِ الأسماء بأنفسها عُرْفًا واستعمالًا، فكذلك، جاؤوا بالواو تقويةً لِما قبلها من الفعل"(١).

ويوضح أبو إسحاق الشاطبي علة ضعف العامل بأنه لم يقو على عمله الأصلي الذي وضع له، فيقول: "يريد بلام التعدية اللام التي تلحق المفعول به للمتعدي في الأصل بنفسه؛ لضعفٍ لحقه أن يبقى على أصله، فكأنه لما ضعف عن تعديه بنفسه بإطلاقٍ قُوي باللام، فصارت اللام لاختصاصها بتقوية ما صار ضعيفًا تسمى لام التعدية"(٢).

والصبان يذكر أن زيادة اللام لا تخرج الفعل عما وضع له، فلو زيدت مع اللازم لا يصير متعدياً، كما لو زيدت على مفعول المتعدي فلا يصير

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٣٩)

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ٦١٥)

لازماً، يقول: "الضعف عن العمل إلخ" فالعامل فيما يذكر متعد في المعنى إلى ما بعد اللام الزائدة، لكنه بحسب الظاهر لازم، فهو مما في حكم اللازم كما قدمناه، فزيادة اللام لا تنافي الفعل لازما بحسب الظاهر، مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة"(١).

إذن ليست الأفعال كلها بدرجة واحدة بالقوة، فبعضها قصر عمله عن بعض، مما جعل النحاة يحكمون بضعف بعضها عن بعض، بل سنجد أن بعض الأفعال تتشارك مع الأسماء المشتقة – والتي جزم النحاة بضعفها عن الأفعال – في الاحتياج إلى التقوية، وهو ما سيتضح في الحديث عن عمل الأسماء المشتقة، ولكن قبل ذلك نعرض لدرجة فعل التعجب في قوة العمل أو ضعفه فيما يأتي:

فعل التعجب ضعيف بجموده فلا يفصل بينه وبين معموله:

تحدث النحاة عن جمود فعل التعجب، وأن الأصل فيه ألا يفصل بينه وبين معموله؛ لجموده.

ومع تقرير هذا الأصل نجد أن النحاة اختلفوا حول جواز الفصل، وقد ذكر أبو حيان آراء النحاة مفصلة في قوله: "ذهب الجرمي وهشام إلى جواز الفصل بينهما بالحال، والجرمي إلى جواز الفصل بينهما بالمصدر نحو: ما أحسن إحساناً زيدًا.

ومذهب الجمهور المنع في المسألتين.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ١٣٩)

وأما الفصل بالمنادي فقال بدر الدين ابن مالك لا خلاف في منع ذلك، وقال أبوه أبو عبد الله بن مالك: قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما قُتل عمارُ بن ياسر: ﴿**أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجدلاً**﴾[1] مصحح لجواز الفصل بالنداء.

وإن تعلق الظرف أو المجرور بالفعل فذهب الجرمي، والفراء، والأخفش في أحد قوليه، والمازني، والزجاج، والفارسي، وابن خروف، والأستاذ أبو علي الشلوبين إلى جواز الفصل، وهو الصحيح المنصور.

وسوى الأستاذ أبو علي بين (أفعَل) و (أفعِل) في ذلك.

وذهب الأخفش في أحد قوليه، والمبرد، وأكثر البصريين إلى المنع، واختاره الزمخشري، ونسبه الصيمري إلى سيبويه.

وإذا تعلق بالمفعول ضمير يعود على المجرور وجب تقديم المجرور، نحو قولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق"[2].

هكذا عرض أبو حيان أقوال النحاة في جواز التصرف في فعل التعجب بالفصل بينه وبين معموله.

---

(١) جاء هذا القول في كتب النحو بهذه الصيغة، أما في كتب الأدب فجاء دون فصل فجاء في : الدر الفريد وبيت القصيد للمستعصمي (٥/ ٧٠): أَبا اليَقظانِ أعزز عليَّ أَن أَراكَ مُجدلًا على ظاهِرِ الأرضِ تحتَ نجُومِ السَّماءِ

(٢) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٧١، ٢٠٧٢) وراجع هذا الخلاف في شرح التصريح لخالد الأزهري (٢: ٦٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (٣/ ٥٠-٥٢) .

وليس البحث بصدد مناقشة هذه الأقوال، أو تفصيلاتها، **ولكنه يبحث عن العلة التي جعلتهم يختلفون حول جواز الفصل، مع كون العامل هنا لم يخرج من حيز الفعلية، وكما نعلم أن من المسلّم به أن الأفعال أقوى العوامل، فلماذا نقص هذا الفعل عن أقرانه؟**

فابن الوراق يبين لنا العلة في عدم التصرف بأن فعل التعجب أشبه الحروف في عدم التصرف، فيقول: "واعلم أن الفصل بين فعل التعجب وما عمل فيه لا يجوز ... فأما امتناع الفصل فلأن (أحسن) قد لزم طريقة واحدة، فقد شابه من هذا الوجه الحروف في العمل، وكان المنصوب بعده – وإن كان معرفة – يشبه التمييز، وإن كان ليس بتمييز في الحقيقة"(١).

كذلك يعلل ابن مالك لعدم جواز التصرف بالفصل بغير الجار والظرف المعمولين لفعل التعجب بأن الفعل أشبه الحروف في جمودها وعدم تصرفها ومنع تقدم معمولها، يقول: "ولا خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب ولا في منع إيلائهما ما لا يتعلق بهما ... ولا خلاف في منع إيلائها ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور نحو: ما أحسن زيدا مقبلا، وأكرِمْ به رجلا. فلو قلت ما أحسن مقبلا زيدا وأكرم رجلا به لم يجز بإجماع. وكذا لا يجوز بإجماع تقديم المتعجب منه نحو: ما زيدا أحسن وبه أكرم؛ لأن فعلي التعجب أشبها الحروف بمنع التصرف، فجريا مجراها في منع تقدم معمولها، فلو فصل بينهما وبين المتعجب منه بما

(١) علل النحو (ص: ٣٣١).

يتعلق بهما من ظرف وجار ومجرور لم يمتنع ولم يضعف، لثبوت ذلك نثرا ونظما وقياسا"(١).

ففعل التعجب لزم طريقة واحدة، ولم يفصل بينه وبين معموله، فشابه الحروف، وهذا الشبه الذي أجمله ابن الوراق وابن مالك – فلم يذكرا لنا أي نوع من الحروف – وضحه العكبري فقال: "وَلَا يجوز الْفَصْل بَين فعل التعجُّب ومفعوله إلاَّ بالظرف؛ لأنَّه بجموده أشبه (إنَّ)"(٢).

وزاد السيوطي في توضيح العلاقة بين فعل التعجب و(إن) وأخواتها وأنهما يتماثلان في الجمود وعدم جواز الفصل بغير الظرف أو الجار والمجرور، فقال: "(ولا يفصل) المتعجب منه من أفعل وأفعل بشيء لضعفهما بعدم التصرف فأشبها إن وأخواتها (إلا بظرف ومجرور يتعلق بالفعل) فإنه يجوز (على الصحيح) توسعهم فيهما ولجواز الفصل بهما بين (إن) ومعمولها وليس فعل التعجب بأضعف منها"(٣).

فلا شك – إذن – أن فعل التعجب – عند النحاة – أضعف من بقية الأفعال، فلا يستحق ما استحقته من تمام التصرف، وإذا كان حديث النحاة سلفًا لم يذكر صراحة هذا الضعف فإننا نجد هذا القول صريحًا في كلام ابن يعيش حيث يقول: "صيغة التعجّب تجري على منهاج واحد لا يختلف، فلا يجوز تقديم المفعول فيه على (ما) ولا على الفعل، فلا يجوز: زيدًا ما أحسن، ولا: ما زيدًا أحسن، كما يجوز ذلك في غير التعجّب من نحوِ:

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٤٠).
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٠٢).
(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٥٠)

زيدًا عبدُ الله أكرم، وعبدُ الله زيدًا أكرم؛ وذلك لضُعفِ فعل التعجّب، وغَلَبَةِ شَبَه الاسم عليه لجواز تصغيره، وتصحيح المعتل منه من نحو: ِ ما أُمَيلحَهُ! وما أقْوَمَهُ!"(١).

فالضعف هو المعيار الحاكم عند النحاة في تناقص رتبة الفعل عن أقرانه، فلما كان فعل التعجب ضعيفًا في الفعلية، ومال بصيغته نحو الاسمية – مما سوغ للعرب تصغيره – وأشبه الحرف في جموده، لم يكن بدٌ من سلب بعض خصائص الأفعال منه، فلم يبارح مكانه في التصاقه بمعموله، ولم يجز أن يفصل بينهما، خاصة إذا كان الفصل بأجنبي.

على أنه قد ثار بعض النحاة لهذا الفعل، وراحوا يربأون به عن العجز، فهو لازال فعلًا، له قوته ومكانته في العمل والتأثير، ومهما بلغ به الضعف فلن يصل – عند كثير من النحاة – إلى أن يكون أضعف من الحرف، ومن هنا أجازوا من باب الأولى أن يُتصرف مع فعل التعجب بالفصل كما كان الشأن مع بعض الحروف.

فليس فعل التعجب بأضعف من الحروف فجواز الفصل معه أولى من الفصل مع الحروف:

فابن الوراق يقول في هذا المعنى: "فأما من أجاز الفصل بينه وبين معموله بالظرف وحروف الجر، فقال: "إن فعل التعجب وإن لم يتصرف، فليس يكون أضعف من الحروف، لأنه لم يخرج من الفعل إذ لم يتصرف، وقد وجدنا الحروف الناصبة يفصل بينها وبين ما تعمل فيه بالظروف، فكان فعل التعجب أولى بجواز الفصل، وهذا لا يدخل على ما ذكرناه، لأن

(١)(١) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٢٢)

اجتماع الأمور التي ذكرناها مجموعها منع الفعل، وأما إذا انفرد بعض أوصافه، فليس يجب أن يجري حكمه مجرى مجموع الأوصاف"(١).

ويؤكد ابن يعيش هذا التعليل فكما جاز الفصل بين (إن) واسمها في نحو: إن في الدار زيداً، فيقول: "بأن فعل التعجّب وإن كان ضعيفًا، فلا ينحطّ عن درجةِ "إنَّ" في الحروف. وأنت تجيز الفصل في "إنَّ" بالظرف من نحوِ: "إنّ في الدار زيدًا"، و"لَيتَ لِي مِثلَك صديقًا". وإذا جاز ذلك في الحروف، كان في الفعل أجْوَزَ، وإن ضَعُفَ؛ لأنه لا يتقاصر عن الحرف"(٢).

وإذا نظرنا في كلام ابن مالك السابق، وإلى كلام شراح تسهيله كأبي إسحاق الشاطبي وغيره نجدهم قد تنوع قولهم في التعليل لجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله.

فيقيسون جواز الفصل على الأشد مرة، ويقيسون على الأضعف أخرى، فتارة يقيسون جواز الفصل على ما أجازه العرب من الفصل بين المضاف والمضاف إليه – وهما أشد التصاقاً ببعضهما من فعل التعجب ومعموله – وتارة أخرى يقيسون على النظير، فقد قاسوه على فعل جامد مثله، بل أشد ضعفاً منه – وسنلحظ هنا أنهم يعبِّرون بالأضعف – وهو الفعل (بئس) فكما جاز الفصل بينه وبين تمييز فاعله في قوله تعالى: ﴿ بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا ﴾ **{الكهف: ٥٠}** جاز الفصل بين فعل التعجب ومعموله.

---

(١) علل النحو (ص: ٣٣٢)

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٢٢).

يقول أبو إسحاق: "والذي يَعْضُد ذلك من جهة القياس أن الفَصْل بالظرف والمجرور في أبوب العربية مُغْتَفَر محتَمل فيما هو أشدُّ من هذا، وهو الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وهما كالشِيء الواحد، فهذا أشدُّ من الفصل بهما بين معمولٍ وعاملٍ ليسا كالشيءِ الواحد.

وأيضاً فالقياسُ على (بِئْسَ) مع معمولها مع أنها أضعف من فعل التعجُّب، وقد ورد الفصلُ فيها في قول الله تعالى ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ فإذا جاز الفصل في (بِئْس) فهو في فعل التعجُّب أولى"(١).

من هنا نفهم أن تعليل جواز الفصل قد تردد بين الضعف والقوة، فالفريق الذي أجاز الفصل قاس فعل التعجب على ما رآه أضعف منه وهو الحرف، وذلك من باب الأَولَى، ومنهم من قاسه على فعل آخر يتسم بالجمود وضعف التصرف وهو (بئس) من باب الأَولَى أيضاً، حيث إن (بئس) أكثر ضعفاً، ومع ذلك ورد الفصل معها، فجاز الفصل مع التعجب.

ومنهم من قاسه على المضاف والمضاف إليه، وهو لا شك أقوى اتصالاً وترابطاً من فعل التعجب ومعموله، ومع ذلك صح الفصل بينهما، فجاز الفصل بين فعل التعجب ومعموله.

وإذا نظرنا في هذه التعليلات فسنجد أن تعليل جواز الفصل مع التعجب أولى منه مع الحرف؛ ولأنه ليس بأضعف من الحرف، لا تطمئن إليه النفس؛ فهذه حجة واهية؛ لأن النحاة جميعاً اتفقوا على جواز التصرف مع (إنَّ) بتقديم الخبر أو الفصل بينها وبين اسمها بالخبر، في حين اختلفوا

(١) المقاصد الشافية (٤/ ٥٠٢)، وقد سبقه في ذلك أبو حيان، ينظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٢١٢).

حول الفصل مع التعجب، ولا شك أن فعل التعجب هنا في هذه المسألة أضعف من الحرف، لتواتر السماع واتفاق العلماء حول الفصل مع الحرف، ولا أسلم بأن التعجب لكونه فعلا هو أقوى من الحرف؛ وذلك لأن التعجب بجموده لم يعد يتصرف تصرف الفعل الأصلي؛ لذا رأينا له صياغة جامدة وأحكاماً لم تكن للفعل الأصلي مما يؤكد ضعفه عن هذا الفعل، ولا أستبعد أن ينحط – والحالة هذه – عن الحرف درجة فتصرف مع الحرف بلا خلاف، ولا يتصرف مع فعل التعجب عند كثير من النحاة.

وما تطمئن إليه النفس هنا في هذه المسألة أنها محكومة بالسماع، فمن منع الفصل لم يصله ما سُمِع عن العرب، أو لم يطمئن إلى المسموع عنهم في جواز الفصل، ومن أجاز أخذ بما سمع عن العرب، ثم هو علل بعد ذلك: لماذا سوغ العرب لأنفسهم مخالفة المشهور من كلامهم؟ فقد وجدهم ألزموا أنفسهم بقالب جامد في صياغة التعجب، خالفوا فيه ما اعتادوه في صياغة الجملة الفعلية فألزموا صياغة الفعل على (أفعل) ولزوم تقدير الفاعل، وكذلك لزوم شكل الأمر في فعل صيغة (أفعِل به) وكذلك لزوم زيادة الباء. فراح يلتمس علة لرجوعهم عن جمود الأسلوب، فحمله على تصرفهم فيما هو من عادتهم أقل توسعاً من الأفعال وهو الحرف، أو الفعل الموغل في الجمود وهو (بئس) فوجدهم قد فصلوا بينه وبين بعض معمولاته، فحمل تصرفهم في هذا على تصرفهم في ذلك.

أو رأى أنهم لما أجازوا لأنفسهم مخالفة ما اعتادوه من لزوم اتصال المضاف بالمضاف إليه – وهو بلا شك أقوى من اتصال فعل التعجب بمعموله – ففصلوا بين المتضايفين، سهل عليهم أن يفصلوا بين عل التعجب ومعموله.

ولا شك أن المعيار الحاكم هنا هو السماع، وليس قوة اللفظ أو ضعفه، فما ورد عنهم مسموعًا – وبخاصة الوارد بكثرة في كلامهم – هو الصحيح والمشهور والجائز، وما لم يرد أو ورد قليلًا يتوقف فيه على ما ورد، ولا يتعدى ذلك إلى أن نقيس عليه، فما الحكم بالقوة أو الضعف إلا محاولة إقناع للعقل بقبول كثرة ورود أسلوب وقلة ورود آخر.

الاسم المشتق أضعف من الفعل فاحتاج إلى لام التقوية:

والآن نترك الأفعال ونبحث في العوامل الأخرى ومدى تواجد الحكم بالقوة أو الضعف في تعليلات النحاة لإعمالها أو إهمالها، ونبدأ بالاسم المشتق العامل عمل الفعل.

فقد أشار النحاة إلى أن العامل إذا ضعف فإنه يتقوى بلام التقوية، فالاسم المشتق لا يكون بقوة الفعل؛ لذلك تدخل اللام على منصوبه، كما في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ هود: ١٠٧فـ(فعّال) هنا تقوى باللام؛ ليصل إلى منصوبه (ما) وإن كان يصح أن يقال: فعالٌ ما يريد.

وقد يسلم هذا القول من الاعتراض لو لم يرد ما يناقضه في كلام العرب، فلم يقتصر تقوي العامل هنا باللام على الاسم المشتق، بل تعدى ذلك إلى الفعل أيضاً، مع إجماع النحاة بكونه أقوى العوامل مطلقاً، ومع ذلك فقد جاءت اللام معه إذا تأخر، وكأنه بتأخره ضعف عن العمل، لذا جمع النحاة بين العامل الاسمي (الاسم المشتق) والفعل المتأخر في الضعف، فأجازوا دخول لام التقوية على منصوبيهما.

فابن مالك يجمع بين الفعل المتأخر والاسم المشتق في الضعف، فيشتركان في دخول لام التقوية على معموليهما يقول ابن مالك: "ومن لامات الجر الزائدة، ولا تزاد إلا مع مفعول به بشرط أن يكون عامله متعديًا إلى واحد، فإن كانت زيادتها لتقوية عامل ضعيف بالتأخر نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ {يوسف: ٤٣} أو بكونه فرعا في العمل نحو ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ {هود: ١٠٧} جاز القياس على ما سمع منها. وإن كانت

بخلاف ذلك قصرت على السماع نحو ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ {النمل: ٧٢} ومنه قول الشاعر:

ومَن يكُ ذا عُودٍ صليبٍ رجا به .:. ليكسرَ عودَ الدهرِ فالدهرُ كاسِرُه(١)

كذلك يقول ابن هشام: "ومنها اللام المسماة لام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف، إما بتأخره نحو قوله تعالى: ﴿وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ {الأعراف: ١٥٤}، ونحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ {يوسف: ٤٣} (٢).

ويذكر أبو حيان دليلاً لفظياً يؤكد به ضعف الفعل بتأخره، هو أن الفعل إذا تأخر عن معموله المنصوب، يجوز في هذا المنصوب الرفع على الابتداء، الأمر الذي لم يصح فيه لو تأخر، يقول أبو حيان: "وأما ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ فهو مقوٍ لوصول الفعل إلى الاسم لتقدمه، فإذا تأخر عنه الفعل ضعف، فاحتيج إلى حرف يصل به. ويدلك على أن الفعل إذا تأخر ضعف قولهم: زيدٌ ضربتُ، ولا تقول: ضربتُ زيدٌ"(٣).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٤٨) والبيت من الطويل وهو ثاني بيتين لنصيب الأسود كما في البيان والتبيين للجاحظ (٣: ٤٨) والتذكرة الحمدونية (٧/ ٣١) والبيت الأول:

ومن يُبقِ مالا عُدّة وصيانة ... فلا الدهرُ مبقيه ولا الشح وافره.

(٢) مغني اللبيب (ص: ٢٨٦) وراجع الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٠٦)

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١١/ ١٨٠)

في حين نجد فريقا من النحاة لا يشترط تأخر الفعل، بل يجيز دخول لام التقوية على معمولات بعض الأفعال التي يمكن أن تتعدى إليها بنفسها، فهذا الأخفش يقول: "وإن شئت كان ﴿فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا﴾ {يوسف: ٥} في معنى: فيكيدوك، وتجعل اللام مثل ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾"(١).

وهذا قد يؤكد أن مجيء اللام ليس محصوراً بضعف العامل بقدر ما هو خاضع لسياق اللغة وطريقة العرب في التعبير، فقد اعتد العرب ببعض الأفعال وجعلوها متعدية بنفسها في كل أحوالها، في حين أجازوا لأنفسهم أن يستخدموا بعضها الآخر مرة متعدياً بنفسه، ومرة متعديا باللام، فالفعل (كاد يكيد) قد يتعدى بنفسه وقد يتعدى باللام، وقياس الأخفش هذا الفعل على الفعل (عبر الرؤيا) يشير إلى هذا المعنى.

وقد كفانا الأخفش مؤونة التأكيد، فذكر في موضع آخر فعلاً آخر وهو (ردف)، وجعله مما يتعدى بنفسه وباللام، فقال: "وقال ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ {النمل: ٧٢} ونظنها "ردفكم" وأدخل اللام فأضاف بها الفعل كما قال ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ و﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ وتقول العرب: "ردفه أمر" كما يقولون: "تبعه" و"أتبعه"(٢).

وقد أجاز الفارسي زيادتها مع المفعول الثاني إذا تقدم على عامله فقال: "قوله: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ {البقرة: ١٤٨} ضمير اسم الله تعالى، والتقدير: الله موليها إياه، فـ(إياه) المراد المحذوف ضمير المولى، وحذف

(١) معانى القرآن للأخفش (١/ ٣٩٥)

(٢) معاني القرآن (٢/ ٤٦٧).

المفعول الثاني لجري ذكره المظهر وهو (كل) في قوله: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ فإذا قرئ: (ولكل وجهة هو مولاها) فالضمير لـــ(كل) وقد جرى ذكره في قوله: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾"(١).

لذا أرى أنه من الأقرب أن نقول: إن العرب عاملوا كل لفظ بما يدل عليه من المعنى، ولم يربطوا ذلك بقوة اللفظ أو ضعفه فالفعل الذي يستدعي معناه أن يتسلط على أكثر من مفعول، عدوه إليها مباشرة، والفعل الذي لا يحتاج في تمام معناه لغير الفاعل، لم يجدوا حاجة لتعديه إلى مفعول.

ودليل ذلك أن كل الأفعال بلا استثناء تتعدى – بعدما تؤثر فيما استحقته من مرفوع ومنصوبات – بحرف الجر، فالمدار هو المعنى.

(ليس) الضعيفة و(ما) الأضعف و(لا) النافية للجنس الأضعف منهما:

ومما يلاحظ في ورود هذا المصطلح (الضعيف والأضعف) أن النحاة مع تعليلهم بضعف العامل يحملون عليه عاملا آخر أكثر ضعفاً فبعض الأفعال الضعيفة حملت عليها بعض الحروف الأضعف، كما أن بعض الحروف الضعيفة حملت عليها بعض الحروف الأضعف(٢).

(١) الحجة للقراء السبعة (٢/ ٢٣٨)

(٢) سيأتي إن شاء الله الحديث عن الحروف الضعيفة والأضعف لاحقاً.

فعندما نتصفح تعليلات النحاة نجد أنهم جعلوا الضعف درجات، فهناك عامل ضعيف، وهناك عامل أضعف من ذاك الضعيف، وقد ظهر هذا الأمر في عدة مواضع من تعليلاتهم.

فعندما تناولوا إعمال (ليس) ذكروا أنه لا يجوز أن يتقدم عليها الخبر؛ لأنها أضعف من (كان) ولكن يجوز أن يتوسط خبرها بينها وبين اسمها؛ لأنها أقوى من (ما) الحجازية المحمولة عليها، فـــ(ما) هنا أضعف من الضعيف.

لذا كانت (ليس) عند النحاة في منزلة بين المنزلتين، فلم تقوَ لتصل إلى (كان)، ولم يشتد ضعفها لتنزل إلى (ما) يقول الأنباري في هذا المعنى وهو يتحدث عن تقديم خبر (ليس): "ثم نقول: إنما جاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أضعف من (كان)؛ لأنها تتصرف، ويجوز تقديم خبرها عليها، وأقوى من (ما) لأنها حرف، ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فجعل لها منزلة بين المنزلتين، فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها، لتنحطّ عن درجة (كان) وجوزوا تقديم خبرها على اسمها؛ لترتفع عن درجة (ما)"(١).

فضعف (ليس) عن (كان) جاء من جمود (ليس)، فكان التصرف في ترتيب الجملة بعدها محدوداً، وهذا ما أكده النحاة، فيقول ابن بابشاذ: "فأما تقديم خبر ليس عليها فلا يجوز؛ لأنها لا تتصرف. وقد أجاز بعضهم ذلك،

(١) أسرار العربية (ص: ١١٨) وراجع الإنصاف (١/ ١٣٣)

وهو ضعيف. ولا خلاف في جواز تقديم خبرها على اسمها، مثل: ليس قائمًا زيدٌ، إلا أنه لا يتقدم عليها في نفسها"(١).

وهذه المسألة خلافية، حيث أجاز فريق من النحاة (المتقدمون منهم) تقديم خبر (ليس) عليها، مستشهدين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ {هود: ٨} فقد تقدم متعلق الخبر (يومَ يأتيهم) وتقديم متعلق الخبر يؤذن بتقدم الخبر، ومنعه المتأخرون، يقول ابن الخباز: "وأما (ليس) فالمتقدمون من البصريين يجيزون تقديم خبرها عليها فيقولون: قائمًا ليس زيدٌ، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ والمتأخرون من البصريين والكوفيين يمنعون تقديم الخبر عليها، واحتجوا بأنها فعل غير متصرف جرى مجرى الحرف"(٢).

ونجد الفارسي يحتج للمجيزين، فيقارن بين الأفعال النواسخ والحروف النواسخ المشبهة بالفعل، ويحكم بقوة (ليس)؛ لأنها فعل، وهو أقوى من الحرف، فيجوز تقديم خبرها على اسمها وكذلك عليها، يقول الفارسي: "ومن الدليل على جواز تقديمه أن العوامل في المبتدأ وخبره على ضربين: فَعْل، ومُشبه بالفعل، ووجدنا ما لم يكن فِعلاً وكان مشبهاً به لا يجوز تقديم خبره على اسمه، ووجدنا الفعل قد جاز فيه هذا الذي امتنع في المشبه به من تقديم الخبر كما جاز عليه، فلما وجدنا (ليس) قد جاز فيه ما امتنع في

(١) شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٥٥)

(٢) توجيه اللمع (ص: ١٣٩)

غيره من تقديم الخبر، كما جاز ذلك في الفعل، وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها"(١).

وتظهر قوة الفعل (ليس) أيضاً عندما نتحدث عن **عمل (ما) الحجازية**، فقد عملت؛ لأنها تشبه (ليس) في الدلالة على النفي، ففي كلام الأنباري السابق: " ... وجوزوا تقديم خبرها على اسمها؛ لترتفع عن درجة (ما)"(٢). فـ (ما) أضعف من (ليس) فلا يجوز مع (ما) تقدم الخبر مطلقاً، لا عليها ولا على الاسم.

بل إن فريقا من النحاة – وهم الكوفيون – قد تجاهل أثر (ما) مطلقاً حتى مع ظهور النصب بعدها في الخبر، فجعل النصب بنزع الجار حيث إن أصل: ما زيدٌ قائماً: ما زيدٌ بقائمٍ، فلما حذف الجار المعهود ذكره في الخبر نصب هذا الخبر.

فالكوفيون قالوا: إنها لا تعمل في الخبر، وذلك لأن القياس في (ما) أن لا تكون عاملة ألبتة؛ لأنه حرف غير مختصّ، ... وإذا كان غير متخص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف؛ فهو تارة يدخل على الاسم، نحو: "ما زيد قائم" وتارة يدخل على الفعل، نحو "ما يقوم زيد" فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل؛ ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم، وهو القياس، وإنما أعملها أهل الحجاز؛ لأنهم شَبَّهُوها بليس من جهة المعنى، وهو شَبَهٌ ضعيف فلم يَقْوَ على العمل في الخبر كما عملت (ليس)؛ لأن (ليس) فعل، و(ما) حرف، والحرف أضعف

---

(١) المسائل الحلبيات (ص: ٢٨٠)

(٢) أسرار العربية (ص: ١١٨) وراجع الإنصاف (١/ ١٣٣)

من الفعل، فبطل أن يكون منصوبًا بما، ووجب أن يكون منصوبًا بحذف حرف الخفض؛ لأن الأصل: ما زيد بقائم، فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبًا؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس"(١).

وحمل (ما) على (ليس) جاء من باب الحمل على النظير، وقد حملها بعض النحاة على (إنّ) من باب الحمل على النقيض، فالأخفش – وكما ينقل عنه أبو حيان – يحملها على (إنّ) فيمنع توسط خبرها إذا كان ظرفاً أو مجرورا،" وأنك إذا قلت "ما في الدار زيد" لم تعمل "ما"، وكان "في الدار" في موضع رفع. وحمله على ذلك أن "ما" أضعف في العمل من "إن" لعدم اختصاصها، ولذلك لم يجمع العرب على إعمالها، ولا يعملها من أعملها في كل موضع بل بشروط، قال: فلما ضعفت عنها لم يجز فيها ما جاز في "إن"(٢).

ولم تكن كلمة النحاة واحدة حول امتناع تقدم خبر (ما) فمع أنه لم يرد سماع بذلك صراحة إلا أن فريقا من البصريين أجاز ذلك مستشهداً بقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ {الحاقة: ٤٧}

فلأنه جاز في هذه الآية أن يفصل بين (ما) والاسم (من أحد) بمعمول الخبر (منكم) وهو أضعف من الفصل بالخبر إذا كان جاراً ومجروراً مع (إنَّ) الأقوى عملاً من (ما) فصح قياساً على ذلك أن يفصل بين (ما) والاسم بالخبر فيجوز أن يقال: ما في الدار زيدٌ، بإعمال (ما) النصب في موضع (في الدار) يقول أبو حيان: "قالوا: والصحيح أن ذلك جائز فيها

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٣٤)

(٢) التذييل والتكميل (٤/ ٢٦٩)

بدليل/ قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ فـ"ما" حجازية، وقد فصل بمعمول الخبر – وهو منكم– بين "ما" واسمها، والفصل بين "إن" واسمها بالظرف والمجرور إذا كانا معمولين لخبرها أضعف من تقديم الظرف والمجرور إذا كان خبرًا، فإذا جاز في "ما" ما يضعف في باب "إن" فالأحرى أن يجوز فيها ما يقوى في باب "إن"(١).

ولم يكن هذا القول مناط تسليم من محققي النحاة، فرأينا منهم من أخرج الآية مما نحن فيه بأن جعل (حاجزين) نعتاً لـــ(أحد) وليست خبراً لـــ(ما) يقول ابن يعيش: "والذي يدلّ على وقوعه – أي أحد – على الجمع قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ فـــ(حاجزين) نعتُ (أحد)، وجمعُ الصفة مُؤْذِنٌ بإرادة الجمع في الموصوف"(٢).

(ما) الحجازية الأضعف من (ليس) أقوى من (لا) النافية للجنس:

ويستمر تسلسل الضعف في كلام النحاة، فبعد أن وجدنا في كلامهم أن (ليس) أضعف من (كان) وأنها مع ضعفها أقوى من (إنّ) لكونها فعلاً، ووجدنا أن (ما) أضعف من (ليس) ومن (إن)، يستمر هذا التسلسل فنجد أن (لا) النافية للجنس العاملة عمل (إنّ) وكذلك العاملة عمل (ليس) أضعف من (ما) الحجازية.

ووجه الضعف الذي رصده النحاة هنا هو ما أجازه بعضهم من جواز الفصل بين (ما) واسمها بالخبر إذا كان جارا أو ظرفاً، وكذلك بمعمول

(١) المرجع السابق والصفحة.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٤)

الخبر – وهو ما سبق بيانه – مما ليس بجائز مع (لا)، وذلك لأن الشبه بين (ما) و(ليس) أقوى من الشبه بين (لا) و(إنّ).

يقول أبو حيان: "(لا) هذه أضعف في العمل من (ما) الحجازية؛ لأن (ما) جوزوا الفصل بينها وبين اسمها بالخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا على خلاف فيه، وبمعمول الخبر إذا كان أحدهما، نحو: ما اليوم زيدٌ سائرًا، و (لا) لا يجوز فيها ذلك. وإنما كان ذلك لأن شبه (ما) بـــ (ليس) أقوى من شبه (لا) بـــ (إن). ومثال الانفصال قوله تعالى:﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ {الصافات: ٤٧}. وكذلك لو عملت عمل (ليس) أيضًا، لم يجز الفصل بينها وبين اسمها"(١).

فإذا كان الفصل بين (ما) واسمها محل خلاف بين النحاة فإنهم لم يختلفوا حول إبطال عمل (لا) النافية للجنس مع الفصل.

ويعلل الرماني عدم الإعمال مع الفصل بأنها "على جهة لا تقتضي لها العمل؛ لأنه لا يصح مع البناء الفصل [كما لا يصح أن يفصل بين بعض الاسم وبعض، ولا يصح – إذا خرجت إلى معنى: ليس – الفصل]؛ لضعف الشبه"(٢).

ويعلل أبو إسحاق الشاطبي ذلك بأن (لا) النافية للجنس والمحمولة على (إنّ) لا بد وأن تنحط درجة عنها، فإذا كان النحاة قد منعوا الفصل

---

(١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل (٥/ ٢٧٧) وأشار إلى ذلك أيضا السيوطي ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٤٥٧).

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني (ص: ٤٠٤)

مع (إنّ) بغير الظرف أو الجار والمجرور، فلم يبق في الفرع إلا أن يمنع الفصل مطلقاً، سواء بالخبر أم بغيره، وبالجار أو الظرف أم بغيرهما.

يقول أبو إسحاق: "إنْ تقدّم الخبر بطل العمل نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ ويلزمُ عند ذلك التكرارُ، فبطلَ أَنْ يتقدّمها الخبر. ووجهُ ذلك ظاهر؛ إذ لم يثبُت لـــ(لا) من التصرّفِ في المعمول ما ثبَتَ في (إنّ) التي هي أصلٌ لها في العمل، ولم يثبت ذلك لأن إلا إذا كان الخبرُ ظرفًا أو مجرورًا، فلا تبلغُ (لا) أَنْ يتقدّم خبرها على اسمها وإن كان ظرفًا أو مجرورًا"(١).

من هنا نجد أن هذا المصطلح تدرج فيه النحاة بحسب سياق كل عامل، فوجدنا في كلامهم عن العوامل (الضعيف) و(الأضعف) و(الأشد ضعفًا)

ضعف رفع الظرف للفاعل الظاهر لأنه أضعف من الوصف وأفعل التفضيل

واستمر تعليل النحاة لإعمال بعض العوامل بالضعف عندما تناولوا **إعمال الظرف أو الجار والمجرور الرفع في الاسم بعده.**

فتناول النحاة إعمال الظرف الرفعَ في الظاهر والمضمر، فمنهم من أجاز رفعه الضمير ومنع رفعه الظاهر، ومنهم من أجاز ذلك مطلقا.

فقد ذهب الكوفيون والأخفش والمبرد وكثير من المحققين إلى جواز رفعه الاسم الظاهر إذا تقدم عليه، كما في نحو: أمامك زيدٌ(٢).

(١) المقاصد الشافية (٢/ ٤١٩)

(٢) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٤٢)

فالمبرد يقول: "قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ **{المؤمنون: ٣٥}** فإن يكن {أنكم مخرجون} مرتفعا بالظرف – كأنه في التقدير: أيعدكم أنكم إذا متم إخراجكم – فهذا قول حسن جميل"(١).

وأبو علي الفارسي يعرض لإعراب (يعقوب) في حال رفعه(٢) في قوله تعالى: ﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ {هود: ٧١} ويجيز إعمال الظرف الرفع، فيقول :"من رفع فقال: ﴿ومن وراء إسحاق يعقوبُ﴾ كان رفعه بالابتداء أو بالظرف في قول من رفع به، وكان بيّن الوجه"(٣).

وكذلك العكبري الذي يتناول الآية نفسها فيقول: "يُقرأ {يعقوب} بالرفع، وفيه وجهان: أحدهما هو مبتدأ، وما قبله الخبر، والثاني: هو مرفوع بالظرف"(٤).

وقد نقل أبو البركات الأنباري حجة الكوفيين ومن أيدهم، فقال: "... إنما قلنا ذلك ؛لأن الأصل في قولك: أمامك زيدٌ، وفي الدار عمرو: حلّ

---

(١) المقتضب (٢/ ٣٥٧)

(٢) قرأ حمزة وابن عامر وحفص بالنصب وقرأ بالرفع نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي ينظر معاني القراءات للأزهري (٢: ٤٦) حجة القراءات (ص: ٣٤٧).

(٣) الحجة للقراء السبعة (٤/ ٣٦٤).

(٤) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٠٦). وكذلك فعل في رافع (علم الكتاب) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ {الرعد: ٤٣} التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٦٠).

أَمَامَكَ زيدٌ، وحلّ في الدارِ عمروٌ، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل"(١).

بل نجد الكوفيين ومن وافقهم يستشهدون بما أجازه سيبويه والبصريون من إعمال الظرف إذا اعتمد على نفي أو استفهام أو وقع خبراً أو نعتا أو حالاً "وإذا عمل الظرف في هذه المواضع كلها فكذلك فيم وقع الخلاف فيه وأما قول سيبويه: (لأنه ليس يرفعه الابتداء)، ترجع الهاء في (لأنه) إلى أول الكلام، وإنما يريد، لأن الهاء المجرورة في (معه) فاعرف ذلك إن شاء الله"(٢).

وإسناد إعمال الظرف المعتمد الرفعَ في الفاعل الظاهر إلى سيبويه أمرٌ متنازَع فيه، ففي حين يثبته له كثير من النحاة، منهم الفارسي وأبو حيان، ينفيه آخرون كالسيرافي والسهيلي.

وكلام سيبويه المتنازع عليه قوله: "إذا نصبتَ في هذا الباب فقلت: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدا به غدا، فالنصبُ على حاله، لأن هذا ليس بابتداء، ولا يُشبه: فيها عبدُ الله قائمٌ غدا؛ لأن الظروف تُلغى حتى يكون المتكلم كأنه لم يذكرها في هذا الموضع، فإذا صار الاسم مجرورا أو عاملا فيه فعلٌ أو مبتدأ، لم تُلغِه لأنه ليس يرفعه الابتداء"(٣).

يقول الفارسي: "ونظير (مررت برجل معه صقرٌ) في أنه رُفع بالظرف عند سيبويه دون الابتداء قولك: (في الدّار إنّك مُنطلقٌ) إذا أردت:

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٤٤)

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٤٥)

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ٥٢)

في الدار انطلاقُك، (فإنك منطلقٌ) عنده يرتفع بالظرف"(١). وهو الأمر نفسه عند أبي البركات الأنباري، وقد سبق كلامه.

أما السيرافي والسهيلي فممن ينفون ذلك، فالسيرافي يقول: "... وقد ظن من فسّر الكتاب: أن سيبويه يرفع الاسم بالظرف لا بالابتداء، فيكون (صقر) مرفوعا معه، ويتأول قوله: (لأنه ليس يرفعه الابتداء)، والذي عندنا من مذهب سيبويه في هذا الموضع وفي غيره أن الاسم تقدم أو تأخر يرتفع بالابتداء، كقولك: خلفك زيد، وعندك مال، لأنك إذا قلت: إن عندك مالا، نصبته ب (إنّ) والذي تنصبه إنّ هو الذي يرفعه الابتداء"(٢).

والسهيلي يتفق مع تفسير السيرافي لكلام سيبويه، فهو ممن منعوا إعمال الظرف في الظاهر مطلقاً ويقصره على رفع المضمر فيقول: "لا يصح ارتفاع اسم بعد الظرف والمجرور بالاستقرار على أنه فاعل، وإن كان في موضع خبر أو نعت، وإنما يرتفع بالابتداء كما يرتفع في قولك: قائمٌ زيدٌ بالابتداء، لا بقائم، خلافاً للأخفش"(٣).

والسهيلي لا يكتفي بالحكم، بل يعلل له بضعف الظرف، فيجعله أقل درجة من الاسم المشتق، فلا يعمل في الظاهر، كما يعمل الاسم المشتق في الفاعل في نحو: أقائم زيد، فيقول: "والفرق بين الظرف وبين اسم الفاعل أن اسمَ الفاعل مشتقٌ، وفيه لفظ الفعل موجود، فإذا اقترنت به ألف الاستفهام أو قرينة من القرائن المتقدمة التي يقوى بها معنى الفعل، عمِل

(١) التعليقة على كتاب سيبويه (١/ ٢٥٢)
(٢) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٨٤)
(٣) نتائج الفكر في النحو (ص: ٣٢٥)

عمَل الفعل. والظرف في قولك: زيد في الدار أبوه، لا لفظٌ للفعل فيه، إنما هو معنى معلق به الحرف ويدل عليه، فلم يكن في قوة القرينة التي اعتمد عليها أن تجعله كالفعل"(١).

ومهما يكن من أمر فالمتفق عليه – كما ظهر مما سبق – أن الظرف يعمل الرفع في الاسم المضمر بلا خلاف، ويعمل في الظاهر إذا كان معتمداً على نفي أو استفهام أو وقع خبرًا أو نعتًا ... الخ، عند أكثر النحاة ونسبوه إلى سيبويه، ويعمل الظرف مطلقًا أي في المضمر والمظهر معتمدًا أو غير معتمد عند الكوفيين والأخفش والمبرد.

بل نجد محققي النحاة كثيراً ما يرجحون إعمال الظرف عن إهماله، فأبو حيان يرجح أن ترفع (أبوه) في: زيد خلفك أبوه، بالظرف، وإن كان جائزًا أن ترفع بالابتداء؛ لأنه مع الحالة الأولى يكون الخبر مفردًا – وهو أولى؛ لأنه الأصل – ومع الحالة الثانية يكون الخبر جملة، فقال: "وإذا قلت: زيدٌ خلفَك أبوه" فـــ(أبوه) مرفوع بالظرف على الفاعلية، ويجوز أن يرتفع على الابتداء، والظرف قبله خبر، والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن (زيد) والوجه الأول أولى لأنه إخبار بمفرد، والثاني إخبار بجملة"(٢).

وابن هشام يُجمل أقوال النحاة حول المرفوع بعد الظرف المعتمد على ثلاثة أقوال:

أحدها : أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلا.

---

(١) المرجع السابق والصفحة.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٤/ ٥٥)

والثاني: أن الأرجح كونه فاعلا، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

والثالث: أنه يجب كونه فاعلا نقله عن الأكثرين(١).

وابن هشام يؤيد أن يكون الظرف هو العامل في الظاهر حيث يقول: "وحيث أعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتها عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلاف والمذهب المختار الثاني(٢).

ومع كثرة من قال بإعمال الظرف في الاسم الظاهر، نجد من النحاة من يحكم بضعف الظرف عن (أفعل) التفضيل – الذي لم يثبت عند النحاة جميعهم ظهور أثره الإعرابي في الفاعل الظاهر–؛ لأنه –أي الظرف عندهم – أضعف من (أفعل) التفضيل مع أنهم جميعًا اتفقوا على انعدام ظهور أثر (أفعل).

ففي حين اتفقت كلمة النحاة حول امتناع ظهور أثر (أفعل) التفضيل في الاسم الظاهر إلا في مسألة واحدة (مسألة الكحل)(٣) نجد نصّا لأحد النحاة – وهو ابن عمرون(٤) – يشير إلى أن إعمال الظرف مقصور على

---

(١) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٧٩)

(٢) مغني اللبيب (ص: ٥٧٩)

(٣) كقولهم: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، والتقدير: ما رأيت رجلًا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، ينظر مغني اللبيب (٥٨١) التذييل والتكميل (٣/ ٣٣٦).

(٤) من شيوخ ابن مالك له شرح مفقود على المفصل.

المضمر ، ويعلل ذلك بأن الظرف أضعف أثرًا من (أفعل) التفضيل الذي لا يرفع إلا مضمراً، فلا ينبغي أن يعمل الظرف فيما لم يعمل فيه (أفعل) يقول ناظر الجيش ناقلًا رأي ابن عمرون: "وقال ابن عمرون: «وإذا ثبت رفعه {أي الظرف} الضمير فهو غير رافع للظّاهر في صورة؛ خلافا لمدعيه مطلقا، وإذا جرى صفة أو خبرا أو حالا أو صلة لأنه أضعف في العمل من أفعل من، وأفعل من لا يرفع الظّاهر، فالظّرف أولى»(١).

وهذا التعليل – **كون الظرف أضعف من أفعل** – لم يلق قبولاً لدى محققي النحاة، فقد سبق أن أجاز أكثر النحاة رفعه للظاهر، وهو مما جعل أبا حيان وابن هشام يقدمان ذلك الوجه على غيره.

والنحاة يقصرون عمل (أفعل) على رفع الفاعل المضمر، ونصب التمييز لا غير، معللين ذلك بأنه نقص عن الصفة في حكم التثنية والجمع والتأنيث، يقول أبو علي الفارسي: "ولا يستحسنون: مررت برجل خير منه أبوه، فيرفعون الأب بخير، وإن كان صفة كما رفعوه بحسن وكريم لأن خيرا وإن كان صفة تعرت من المشابهات التي بين هذه الصفات التي ذكرتها، وبين الفعل [وذلك إنها لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث"(٢).

ويؤكد هذا المعنى ابن بابشاذ فيقول: "ما كان من الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين بوزن أفعل من كذا – لفظًا أو تقديرًا – فإنه لا يرفع الظاهر، وإنما يرفع المضمر، وينصب التمييز لا غير... وإنما لم يرفع الظاهر لأنه نقص عن حكم الصفة في التثنية والجمع والتأنيث، الذي يجوز

---

(١) تمهيد القواعد (٢ / ١٠٠٨).

(٢) الإيضاح العضدي (ص: ١٥١)

كله في الصفة. فلما نقص ذلك بطل حكم رفعه للظاهر وقصر على المضمر"(١).

ولا يقدح في ذلك ما رواه سيبويه من رفعه الظاهر في لغة بعض العرب، تقول: مررت برجل أفضل منه أبوه، ومررت برجل أفضل الناس أبوه، برفع (أفضل) (٢).

وذلك لاحتمال حمله – وهو ما رجحه النحاة – على أن (أبوه) خبر وليس فاعلًا، وهذا ما صرح به ابن السراج وابن مالك في إعراب (أبوه) في المثال السابق يقول ابن السراج: "ولا يجوز: مررت برجل خير منه أبوه، على النعت ولكن ترفعه على الابتداء والخبر؛ وذلك لبعده من شبه الفعل والفاعل من أجل أن "خير منه" لا يؤنث ولا يذكر ولا تدخله الألف واللام، ولا يثنى ولا يجمع فبعد من شبه الفاعل فكل "أفعل منك" بمنزلة: "خير منك" "وشر منك" وما لم يشبه اسم الفاعل فلا يجوز أن ترفع به اسمًا ظاهرًا البتة"(٣).

بل نجد ابن يعيش يحكم برداءة هذه اللغة وقلتها(٤).

وإذا جاء بعده اسم منصوب فإن ناصبه فعل مقدر وليس (أفعل) لذا قالوا في نصب (القوانسا):

---

(١) شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٩٧)، باختصار يسير.
(٢) ينظر كتاب سيبويه (٢/ ٣١، ٣٢) و ارتشاف الضرب لأبي حيان (٥/ ٢٣٣٥)
(٣) الأصول في النحو (١/ ١٣٠) وينظر شرح التسهيل (١/ ٢٦٩) .
(٤) ينظر شرح المفصل (٤/ ١٤٢)

في قول الشاعر:

أكَرَّ وأحْمَى للحَقِيقَة منهمُ ... وأَضْرَبَ منا بالسُّوف القَوانِسَا(١)

هو ليس منصوبًا بـــ(أَضربَ). بل نصبُه بإضمار فعلٍ دلّ عليه "أضرب"، وتقديره: ضربنا بالسيوف، أو نضرب القوانسَ، ولا يجوز أن تَتناوله "أفعلُ" هذه التي للتفضيل والمبالغة(٢).

وأرى أن إعمال الظرف الرفع في الاسم الظاهر مستحسن، وليس بضعيف؛ لأنه في نحو: زيدٌ خلفك أبوه، نجد الحكم بادعاء الرفع في (أبوه) بالابتداء – وهو عامل معنوي – ليس بأولى من دعوى رفعه بالظرف؛ لأنه عامل لفظي، فلا شك أن العامل اللفظي أقوى حضورًا في الذهن من العامل المعنوي.

كما نفهم مما سبق أن تضعيف بعض النحاة لعمل الظرف، وأنه أضعف من (أفعل) – كما ذهب إليه ابن عمرون – دعوى يعوزها الدليل؛ فقد ظهر أثر الظرف في الاسم الظاهر عند جمهور النحاة، ورجح كثير من النحاة إعمال الظرف معتمدًا على نفي أو استفهام أو وقع خبرًا لمبتدأ ... الخ في حين كاد النحاة يجمعون على عدم ظهور أثر (أفعل) في الظاهر، مما يشهد بأن الظرف ليس بأضعف من (أفعل) بل هو أقوى منه أثرًا في الجملة مما جعل له أثرًا إعرابيا ظاهرًا.

---

(١) من الطويل للعباس بن مرداس، والقوانس: أعالي البيض، واحدها: قونس، وأراد الرؤوس، ينظر الأصمعيات (٢٠٥) وشرح كتاب الحماسة للفارسي (٢/ ٢٤٦) وشرح المفصل (١٤٢/٤) وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤٦٠) خزانة الأدب للخطيب البغدادي شاهد رقم (٦٢٧) (ج٨/ ٣١٩).

(٢) ينظر شرح المفصل (١٤٢/٤) ومغني اللبيب (٨٠٥)

لضعف (إنّ) وأخواتها وليها المنصوب:

تناول النحاة العلة التي جعلت اسم (إنّ) وأخواتها منصوباً، فأرجعوا ذلك إلى ضعف هذه الأحرف عن الأفعال (كان) وأخواتها.

فهذا العكبري يجعله من أول أسباب تقدم المنصوب فيقول: "وقدم منصوبها على مرفوعها لأوجه:

أحدها: أن هذه الأحرف فروع في العمل على الفعل، والفروع تضعف عن الأصول، فيجب أن تشبه بالأصول في أضعف أحوالها، وأضعف أحوال الفعل أن يتقدم منصوبه على مرفوعه تقدمًا كقولك: صرف زيداً غلامُه"(١).

في حين نجد أن الدلالة اللغوية والسياق العقلي يستدعيان أن يليها المنصوب، وليس ذلك متعلقاً بضعف أو قوة، فهذه الأحرف تفيد معنى يحتاج بعده المنصوب، فإن تفيد معنى (أُأكد) وليت تفيد معنى (أتمنى) ولعل تفيد معنى (أرجو) وهكذا (٢)، ولا يخفى أن هذه الأفعال المقدرة

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٠٨) ، وقد ذكر وجهين آخرين فقال: "والثاني أن عمل الفعل في منصوبه أضعف من عمله في مرفوعه؛ لأنه فى الرتبة متراخ عنه، فلما كان المنصوب أضعف والمرفوع أقوى، جعل الأضعف يلي (إن)؛ ليقوى بتقدمه فيعمل فيه العامل الضعيف، وأخر المرفوع؛ لأن بقوته يستغني عن قوة ملاصقة العامل ، والثالث: أن المرفوع لو تقدم لجاز إضماره والحرف لا يتصل به ضمير المرفوع كالتاء والواو) في (قمت) و (قاموا)".

(٢) وقد أشار إلى ذلك – تلميحا – الأنباري في الإنصاف (١: ١٤٥).

تحمل ضمير المتكلم الفاعل، فالجملة – عقلاً ولغةً – تستدعي بعد ذلك أن يذكر المنصوب.

قد يقال: لو صح هذا التعليل لكان حق الخبر أن ينصب كذلك، كما حدث مع (ظن)، ولكن قد يدفع هذا الاعتراض أن (ظن) تقلب معنى الجملة بعدها، فتنقلها من إمكانية الحدوث إلى احتماليته، أما (إنّ) وأخواتها فلا تغير أو تقلب الحكم، فهي في غالبها تؤكد الحكم أو تستدركه أو ترجوه ...الخ لذا اكتفت بالتأثير في الاسم المجاور، ولعل هذا يؤكد ما ذهب إليه الكوفيون بأن هذه الأحرف أثرت في الاسم ولم تؤثر في الخبر، خاصة أن حجة البصريين الذين قالوا بتأثيرها في الاسم والخبر هي قولهم: ما وجدنا حرفا يؤثر في المبتدأ إلا ويؤثر في الخبر، وكذلك قوة شبهها بالفعل بثلاثية حروفها، ودخول نون الوقاية (١) هي حجج عقلية محضة.

والذي يجعلني أحرص على التماس علة غير أن الأداة ضعيفة في العمل أننا أحياناً نجد بعض الأدوات التي وسموها بالضعف لفرعيتها قد تعمل أعمالاً لا تتأتى للأدوات الأقوى منها، فعلى كلام النحاة بضعف الفرع عن الأصل كان الأَولَى ألا تعمل هذه الأدوات كما تعمل الأصول، فضلا عن أن تعمل أعمالا أكثر من أعمال الأصل، وهذا سيتضح فيما يأتي:

(١) يراجع الإنصاف (١: ١٤٥).

إعمال (كأنما وليتما ولعلما) وهي فرع في العمل وإلغاء (إنما ولكنما)

فقد نقل النحاة عن العرب إعمالهم لهذه الأحرف مع اقترانها بما الزائدة، في حين أن (إن) وهي أم الباب لا تعمل إذا اقترنت بها، فكُفَت عن العمل، بل أكثر من ذلك نجد الفعل في حالة مماثلة لا يعمل.

فسيبويه يجيز الإعمال على قلة، ويجعل الإهمال حسناً فيقول: "وأما ليتما زيدًا منطلقٌ، فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤبة ابن العجاج ينشد هذا البيت رفعا، وهو قول النابغة الذبياني:

قالت ألاَ لَيْتَمَا هذا الحمامُ لنا .:. إلى حمامتنا ونصفُ فقدِ[1]

وعندما ننظر في تعليلات العلماء نجدهم يختلفون في التعليل، فبعضهم يشير إلى أن من ألغى (ليتما) فقد ألحقها بأخواتها (إنما) و(كأنما) وأن الفعل – وهو أقوى في العمل – قد ألغي بدخول (ما) كما في (قلما يفوز المجد) فأولى بـــ(ليتما) أن تهمل.

أما من أعملها فقد حملها على حروف الجر، وأنها أقوى شبهاً بالفعل من (كأنما) حيث إنها غير مركبة مثلها، بل هي بسيطة كالفعل، فهذا ابن جني يتناول هذا الحكم تحت عنوان: (الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان) فقال: "ومن ذلك (ليتما)؛ ألا ترى أن بعضهم يركبهما جميعًا، فيسلب بذلك (ليت) عملها، وبعضهم يلغي (ما) عنها، فيقر عملها عليها: فمن ضم (ما) إلى (ليت) وكفها بها عن عملها ألحقها

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٣٧) والبيت من البسيط للنابغة الذبياني، وراية الديوان بالرفع (ص: ٣٥) ينظر شرح المفصل (٤: ٥٢٥)

بأخواتها: (كأن) و(لعل) و(لكن) وقال أيضًا: لا تكون (ليت) في وجوب العمل بها أقوى من الفعل، وقد نراه إذا كف بـــ(ما) زال عنه عمله، وذلك كقولهم: قلما يقوم زيد.

فكما دخلت (ما) على الفعل نفسه فكفته عن عمله وهيأته لغير ما كان قبلها متقاضيًا له كذلك تكون ما كافة لـــ(ليت) عن عملها ومصيرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعًا بعدها

ومن ألغى (ما) عنها وأقر عملها جعلها كحرف الجر في إلغاء (ما) معه نحو قول الله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ {النساء: ١٥٥} وقوله: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ {المؤمنون: ٤٠} ونحو ذلك، وفصل بينها وبين (كأن) و(لعل) بأنها أشبه بالفعل منهما؛ ألا تراها مفردة وهما مركبتان؛ لأن الكاف زائدة واللام زائدة"(١).

وقد علل ابن مالك لذلك موافقا ابن جني من وجه الإهمال؛ حيث ألحقها بأخواتها، وخالفه في أن (ليت) باتصالها بـــ(ما) قد بعدت عن الفعل (كان) الذي لا يتصل بما، كما حدث هذا مع (ما) الحجازية حين اتصلت بـــ(إنْ) ففارقت (ليس) التي لا تتصل بـــ(إنْ)، وأما في تعليل إعمالها فاكتفى ابن مالك بأن اختصاصها بدخولها على الجملة الاسمية لم يتغير، أي لم تدخل على فعل كما حدث مع (إنما) في: إنما يخشى المؤمن ربه، فقال: "... إلا "ليتما" فإن اختصاصها بالمبتدأ والخبر باق، فأعملت وأهملت، فمن أعملها، فلبقاء الاختصاص، ومن أهملها فإلحاقًا بأخواتها؛

(١) الخصائص (١/ ١٦٨)

ولأنها باينت (كان) حين قارنها ما لا يقارن (كان). كما أهملت (ما) حين وصلت بـــ(إن)؛ لأنها باينت (ليس) بمقارنتها ما لا يقارنها"(١).

وابن الوراق – معاصر ابن جني – يجعل مقياس العمل هو قوة تأثير الأداة في معنى الجملة، ويضيف إلى (ليتما) (لعلما) و(كأنما) فلأن هذه الأدوات تفيد معنى زائدًا غير الإيجاب استحقت أن يبقى عملها مع (ما) فيقول: "والوجه في إبطالها ومخالفتها لأخواتها: أن (إن ولكن) ليس لهما معان في أنفسهما أكثر من الإيجاب الذي يستحقه المبتدأ، وإنما يدخلان لتوكيد الإيجاب. وكان حقهما ألا يعملا شيئا، ولكن شبها بالفعل من جهة لفظهما دون معناهما، فصار عملهما ضعيفا، فإذا أدخلت عليهما (ما) حالت بينهما وبين ما يعملان فيه، فضعفا عن العمل، وأما أخواتها ففيها معاني الأفعال، نحو: التشبيه والترجي والتمني، وتزيل أيضا معنى الابتداء، فقويت، فجاز أن تعمل مع وجود الحائل بينها وبين ما تعمل فيه"(٢).

ولا ننسى هنا أن نشير إلى أن ابن الوراق جعل العلة في إلغاء عمل هذه الأحرف مع (ما) راجع إلى ضعفها، فهي أضعف من حروف الجر التي تعمل مع (ما) لأن حروف الجر أصل في العمل، وليست محمولة على غيرها أو مشبهة به، يقول: "فإن قال قائل: فلم صار عمل هذه الحروف – إذا دخلت بينها وبين ما تعمل فيه – أضعف من حروف الجر إذا دخلت بينها وبين ما تعمل فيه؟ قيل له: إن حروف الجر تعمل على أنها

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٨٠)

(٢) علل النحو (ص: ٢١٩) وهذا التعليل ذكره كذلك ابن يعيش في شرح المفصل (٤: ٥٢٥)

أصل في العمل، وليست مشبهة بغيرها. فأما هذه الحروف فإنها تعمل تشبيها بالفعل، فما هو أصل في نفسه أقوى مما هو مشبه بغيره"(١).

بل نجد الكوفيين يجيزون إعمال (إنما) و(لكنما) قياساً على (ليتما)، مع ما سمع كذلك من نحو: إنما زيداً مجتهدٌ، ينقل رأيهم هذا أبو حيان فيقول: "مذهب الفراء أنه لا يجوز في (ليتما) و (لعلما) إلا الإعمال، فليس جوازهما بالإجماع، ويظهر إلحاق (إنما) وأخواتها في ذلك بـــ (لعلما) فتكون (ما) عنده بمنزلة المضمر المجهول"(٢).

كذلك نجد ابن السراج يجيز إعمال (إنما) فيقول: "وتدخل (ما) زائدة على (إنَّ) على ضربين: فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها لا تغير إعرابًا تقول: إنما زيدًا منطلقٌ، وتدخل على (إنَّ) كافة للعمل، فتبنى معها بناء، فيبطل شبهها بالفعل، فتقول: إنما زيدٌ منطلقٌ (فإنما) ههنا بمنزلة "فعل" ملغى مثل: أشهدُ لزيدٌ خيرٌ منك"(٣).

وقد نسب العلماء هذا القول إلى الأخفش والكسائي من هؤلاء ابن الناظم حيث يقول: "وذكر ابن برهان: أن الأخفش روى: إنما زيدًا قائم، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي، وهو غريب"(٤).

---

(١) علل النحو (ص: ٢١٩)

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/ ١٤٨) .

(٣) الأصول في النحو (١/ ٢٣٢).

(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٢٥) ونقل هذا القول أيضاً ابن الصائغ منسوبا إلى الأخفش والكسائي ينظر: اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٥٦٥).

ومهما يكن من أمر التضعيف والتوهين لإعمال هذه الأدوات فإن ذلك يقع شاهداً على أن تأثير العامل أو عدم تأثيره راجع في المقام الأول إلى استعمال العرب، وإلى مدى ظهور أثر هذا العامل، وليس لكونه فعلاً أو حرفاً، أصيلاً في العمل أو فرعاً، فقد رأينا (ليتما) يجوز تعمل عند النحاة جميعاً في حين نجد (إنما) لا تعمل إلا عند بعضهم، حيث أنكرها جمهورهم، كما رأينا أن الفعل – وهو المجمع على قوته عندهم – قد ألغي بدخول (ما) في (قلما) و(كثرما).

لا تعمل (إنّ وأخواتها) في الحال المتقدمة لضعفها، بل لا تعمل في الخبر

(إن) وأخواتها من العوامل المؤثرة في الجملة الاسمية، ولم يختلف النحاة حول تأثيرها الظاهر في الجملة الاسمية، ومع ذلك وجدنا في حديث النحاة كثيراً من إشارات ضعف هذه العوامل في بعض أحوالها، فمع أثرها الواضح في الجملة وجدنا فريقاً من النحاة –وهم الكوفيون– يقصرون أثرها على الاسم لا غير، ويجعلون الخبر مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل دخول (إنّ).

فمذهب الكوفيين أنها لم تعمل في الخبر، وهو باق على رفعه قبل دخولها، وذلك لأن الأصل في هذه الحروف ألا تنصب الاسم، إنما نصبته؛ لأنها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنما عملت؛ لأنها أشبهت الفعل، فهي فرع

عليه، وإذا كانت فرعًا عليه، فهي أضعف؛ لأن الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل، جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول"(١).

والسهيلي يؤيدهم في ذلك، ويحتج لهم بأنه: لو صح أن العمل لـــ(إن) لجاز أن يليها الخبر، ولكن لما امتنع مجيء الخبر بعد (إن) تبين أنها غير عاملة فيه، ويفترض اعتراضاً بمجيء الخبر بعد (إن) في نحو: إن في الدار زيداً، بأن امتناع تأثر المجرور بـــ(إن) لجره بالجار أجاز وقوعه بعد (إن) ولأن المجرور في الحقيقة ليس الخبر، بل الخبر هو ما تعلق به هو الجار.

يقول السهيلي: "خبر (إن) المرفوع ليس بمعمول لـــ(إن)، وإنما هو على أصله في باب المبتدأ، ولولا ذلك لجاز أن يليها، وإنما وليها إذا كان مجروراً؛ لأنها ممنوعة من العمل فيه بدخول حرف الجر، مع أن المجرور رتبته التأخير، فلم يبالوا بتقديمه في اللفظ إذ كان موضعه التأخير، ولأن المجرور ليس هو بخبر على الحقيقة، وإنما هو متعلق بالخبر، والخبر منوي في موضعه، أعني بعد الاسم المنصوب (بإن) "(٢).

والعجيب أننا نلمس في كلام الزجاج – فيما ينسبه إليه أبو حيان– ما يشير إلى ضعف (إنّ) عن (ما) الحجازية، – مع ما سبق من تأكيد النحاة على ضعف (ما) وأنها أضعف من (ليس) و(إنّ) لذا لم يعملها {أي "ما"} كثير من العرب جريا على القياس– ومع ذلك ألمح الزجاج بأن (ما) حلت

(١) ينظر الأصول في النحو (١/ ٢٣٠) وانظر الإنصاف جـــ١/ ١٤٤ وارتشاف الضرب/ ٥٨٣.

(٢) نتائج الفكر في النحو (ص: ١٨١)

محل الفعل وأفادت معناه، بخلاف (إن) التي أفادت معنى الفعل ولم تؤدِ معناه، فاستحقت (ما) أن يليها المرفوع، وكان مجاورة المنصوب من نصيب (إن)، يقول أبو حيان:" قال أبو إسحاق الزجاج: إنما لم يل (إن) إلا المنصوب؛ لأنهم قد فرقوا بين ما كان موضوعًا موضع الفعل مؤديًا عن معناه وبين ما ضُورع به الفعل من غير أن يكون في موضع الفعل؛ فالذي جُعل في موضع الفعل قولك: ما زيدٌ منطلقًا، فهذا في موضع: ليس زيدٌ منطلقًا، وهو مؤدً عن معناه. والذي ضورع به الفعل وليس موضوعًا موضعه: إن زيدًا منطلقٌ"(١).

فإذا وضعنا ما نُقِل عن الزجاج بإزاء ما قرره كل النحاة سلفاً نجد تعارضاً، فالنحاة أجمعوا على ضعف (ما) عن (ليس) وعن (إن) لذا كان القياس ألا تعمل، ثم يجعلها الزجاج أقوى من (إنّ) لأن المرفوع ولِيَها.

وقد يشير هذا إلى أن النحاة قد يلتمسون حججاً لأمرٍ ما في موضع، ثم يتنكرون لهذه الحجج في موضع آخر.

فيما ساوى معاصره (الأخفش الأصغر) بين (ما) و(إنّ) في ضعفهما عن الفعل درجة، بأنهما لا يتقدم الخبر، ولا يتقدم أي من الاسم والخبر على الأداة الحرفية، فقد نقل عنه أبو حيان قوله: "وقال علي بن سليمان: جُعل في الحروف ما في الفعل من العمل إلا موضعًا واحدًا؛ ليكون للفعل فضيلة، فقيل: ما زيدٌ منطلقًا، كما قيل: ضرب زيدٌ عمرًا، وقيل: إن زيدًا

(١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل (٥/ ٧)، ولم أتمكن من توثيق قول الزجاج كتبه المتيسرة لي.

منطلقٌ، كما قيل: ضرب زيدًا عمرٌ والذي فضل به الفعل لتصرفه: زيدًا ضرب عمرو"(١).

ويواصل النحاة وسم بعض العوامل بالضعف لأقل الأسباب، فيصفون (إن) وأخواتها بالضعف؛ لأنها لا يتقدم عليها الحال، يقول أبو إسحاق الشاطبي: "فهذه العوامل كلها ليس بأفعال، ولا تضمنت حروفها، ولكنها عملت بما ضمنت من رائحة الفعل، فلا يتقدم عليها ما عملت فيه من الحال لضعفها عن تصرفها تصرف الأفعال"(٢).

فلم يكن أثر هذه الأدوات في الاسم بالنصب وفي الخبر بالرفع، بل تعدى ذلك إلى الحال بالنصب ــ لم يكن ذلك كافياً لقوة هذه الأدوات حتى وسمها بعضهم بالضعف؛ محتجاً بأن الحال لم تتقدم عليها، في حين أن النحاة وجدوا بعضاً من الأفعال – وهي أقوى العوامل – لا تتقدم أحوالها عليها، وهي الأفعال الجامدة.

يقول ابن الخباز: "وإن لم يكن العامل متصرفًا لم يجز تقديم الحال عليه؛ لأنه بَعُد من الفعل أيَّما بُعد لفقد التصرف"(٣).

بل نرى الكوفيين – أحيانا – يمنعون تقدم الحال على عاملها المتصرف إذا كان الاسم الذي سيعود عليه ضميرها متأخرا، فيجعلون الضابط في جواز تقديم الحال مطلقاً خاضعاً لقاعدة عود الضمير، فلا

---

(١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل (٥/ ٧)، ولم أتمكن من توثيق قول علي بن سليمان فليس له كتاب متوفر إلا (الاختيارين) وهو كتاب في الشعر.

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي (٣/ ٤٧٥)

(٣) توجيه اللمع (ص: ٢٠٥)

يصح تقديم الحال عندهم في نحو: ضاحكا جاء زيد؛ لأنه – والحالة هذه – سيكون في الحال ضمير يعود على متأخر وهو (زيد).

ينقل عنهم هذا القول ابن الوراق، حيث ينسبه إلى الفراء فيقول: "والفراء يمنع من تقديم الحال إذا كانت من اسم ظاهر، نحو: ضاحكا جاء زيد، قال: لأن في (ضاحك) ضميرا يرجع إلى (زيد) لا يجوز تقديمه عليه"(١).

ومع أن هذا الكلام المنسوب للفراء لا تدعمه اللغة؛ حيث لا يخفى أن الضمير يعود على المتقدم لفظا أو رتبة، وقد تقدم هنا رتبة، إلا أن هذا يشير إلى أن الحال لم يمتنع تقدمها على (إن) لضعف (إن) ولكن لأمر آخر، تتفق فيه (إن) مع الفعل وغيره، وهو كونها عوامل جامدة غير متصرفة، أو ما تعلق بعود الضمير.

(١) علل النحو (ص: ٣٧٢)

ضعف عمل (لا) النافية للجنس أو العاملة عمل (ليس)

ويواصل النحاة استخدام مصطلح التعليل بالضعف في حديثهم عن عدم ظهور أثر العامل في المعمول، فيتحدثون عن عمل (لا) بأنه ضعيف؛ ولذلك يتأثر بأدنى تغيير في ترتيب الجملة فلو فصل بين (لا) واسمها لا تعمل سواء أكانت ناصبة أم رافعة.

وعلتهم في ذلك أن (لا) والاسم بعدها قد تركبا مع بعضهما حتى صارا اسما واحدًا فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بين (لا) واسمها، فلو فصل بطل العمل.

يقول المبرد: "واعلم أن (لا) إن فصلت بينها وبين النكرة لم يجز أن تجعلها معها اسمًا واحدًا؛ لأن الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض، فتقول: لا في الدار أحد ولا في بيتك رجل، وقوله عز وجل {لا فيها غول} لا يجوز غيره لأن (لا) وإن لم تجعلها اسما واحدا مع ما بعدها لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها، ألا ترى أنها تدخل على الكلام فلا تغيره ولو كانت كإن وأخواتها لأزالت الابتداء"(١).

وهذا التعليل أجمع عليه النحاة، فيقول أبو حيان ناقلًا عن صاحب البسيط(٢) الذي نقل بدوره عن سيبويه: "وفي (البسيط): قال س: ولا تعمل

---

(١) المقتضب (٤/ ٣٦١)

(٢) مشهور بذلك وهو: محمد أبو عبد الله ضياء الدين بن العلْج، بكسر العين المهملة وسكون اللام، ثم جيم، مؤلف كتاب البسيط في النحو، ذكره الشيخ أثير الدين أبو حيان في شرح التسهيل، ونقل عنه في كتاب البسيط كثيراً. قال: كان قد سكن اليمن، وصنّفَ بها.

إذا فُصل بينها وبين اسمها ناصبةً ولا رافعة، وذلك لضعفها عن درجة (إن) و(ما)، وذلك أبين في المبنى؛ لأنه فصل بين الشيء وجزئه"([1]).

فصاحب البسيط ينسب القول بالتضعيف إلى سيبويه، بل يزيد الأمر عنده فيجعل (إن) كذلك المحمولة عليها (لا) ضعيفة، فلم يبطل معها معنى الابتداء في الاسم المنصوب بعدها، والدليل على ذلك أنه يجوز أن يراعى محل الاسم بعدها فيرفع التابع لاسم (إن) تبعاً لمحل الابتداء.

ويفرق بين (إنّ) و(لا) المحمولة عليها وبين (ليت) و(لعل) و(كأن) بأن معنى التمني والترجي والتشبيه يزيد عن مجرد توكيد الخبر أو نفيه، فيبطل معه معنى الابتداء فلا يجوز العطف معه على المحل، يقول أبو حيان: "وفي (البسيط) ما ملخصه: الظاهر أن اسم (لا) لا موضع له من الإعراب لفقدان الطالب؛ فكل ما دخل على الجملة الابتدائية للعمل أبطل معنى الابتداء، فارتفع حكمه، فلا موضع، إلا أن النحويين قالوا: إن زيدًا قائمٌ وعمروٌ، عطف على موضع (إن)؛ لأن هذا العامل ضعيف لم ينسخ معنى الابتداء، فكأنه لم يرتفع، بخلاف ليت ولعل وكأن، وفي حكم (إن) (لا)؛ لأنها عامل ضعيف، لا يقال إنها تُغير معنى الابتداء لضعفها، فلا يكون لها موضع؛ لأنا نقول: النفي لا يُغير معنى الخبر؛ إذ هو والإيجاب نوعان للخبر، بخلاف التمني والتشبيه، وإذا كان لها موضع فهو رفع، وهو على وجهين: إما (لا) وما بعدها في موضع مبتدأ، كما في (بحسبك)،

---

[1] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/ ٢٧٩)

وهو ظاهر كلام س. وإما أن يكون ما بعدها، أي: ما (لا) في موضع مبتدأ بمنزلة (إن زيدًا)"([1]).

بل نجد فريقا من النحاة لا يقيمون وزناً لـــ(لا) فلا يعملونها في الخبر، فالخبر لا زال على رفعه قبل دخولها؛ وذلك لضعفها عن أن تعمل عملين، وهنا تنحط درجة عن (إن) المشبهة بالفعل التي نصبت ورفعت، يقول ابن يعيش: "واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في رفع خبر (لا) فذهب بعضهم إلى أنها لا تعمل في الخبر؛ لضُعْفها عن العمل في شيئين، بخلاف (إنَّ) فإنّها مشبَّهةٌ بالفعل، فنصبت، ورفعت كالفعل، و(لا) هذه لا تُشْبِه الفعلَ، وإنّما تُشْبِه (إنَّ) المشدَّدة، فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل، نحو: (أنْ) و(لن)، وهي لا ترفع شيئًا، كذلك هذه"([2]).

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/ ٢٩٨)

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٤)

وإذا كان إهمال الحرف دليلاً على ضعفه عند النحاة في غالب كلامهم فإننا نراهم أحياناً يلمحون إلى أن الحرف المهمل قد يتميز عن الحرف العامل فيقوى حضوره في ذهن المخاطب، مما يجعله مستحضرًا له وإن لم يذكره المتكلم، فقد يتصرف فيه المتكلم بالذكر والحذف، بخلاف العامل فلا يتصرف فيه بالحذف لضعفه، وهذا يتحقق في مسألة.

حذف (لا) النافية المهملة:

فجواب القسم قد تدخل عليه (إنّ) التوكيدية الناصبة، ولا تحذف ويبقى معناها أو عملها لضعفها، نحو: والله إنك لصادق، فلا يجوز والله أنت لصادق، ومنه قوله تعالى:﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾ {العصر: ١-٢}.

وهو الأمر نفسه مع (ما) فهي لا تحذف وإن كانت مهملة غير عاملة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ {الأنعام: ٢٣}.

كذلك اللام في نحو: والله لأكرمنك، لا يجوز أن يقال: والله أكرمنك.

أما (لا) فوحدها يجوز حذفها مع بقاء معناها، والعلة في ذلك – كما يفهم من كلامهم – أنها غير عاملة، وأن حذفها لا يوقع لبساً، وقد صرح النحاة بذلك، واستشهدوا بشواهد من القرآن الكريم ومن كلام العرب، من هؤلاء ابن يعيش حيث يقول: "وأمّا حذفُ (لا) في جواب القسم، فنحو قولك: واللَّهِ يقوم زيدٌ، والمراد: لا يقوم؛ لأنّه تخفيف لا يُوقِع لَبْسًا، إذ لو كان إيجابًا، لكان بحروفه اللازمة له من اللام ونون التوكيد، وفي التنزيل: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ { يوسف: ٨٥} أي: لا تفتأ تذكر. قال الهُذَليّ:

تَاللَّهِ يَبْقَّى على الأيّام مُبْتَقِلٌ .:. جَوْنُ السَّراةِ رَباعٍ سِنُّهُ غَرِدُ(١)

ولا يجوز حذفُ شيء من هذه الحروف إلّا (لا) وحدها. {يقصد الحروف الداخلة على جواب القسم} وإنّما لم يجز حذفُ غيرها؛ لأنّ (إنَّ) عاملةٌ، ولا يجوز أن تعمل مضمرةً لضعفها. ولم يجز حذفُ (ما)؛ لأنّها أيضًا تكون عاملة في مذهب أهل الحجاز. ولم يجز حذفُ اللام؛ لأنّ ذلك يوجِب حذفَ النون معها؛ لأنّ النون دخلت مع اللام، فلم يبق إلّا (لا)، فاعرفه"(٢).

أليست هذه (لا) النافية غير العاملة التي لم تقوَ على العمل لضعفها فليست كـ(لا) الناهية وليست كذلك بقوة (ما) و(لن) النافيتين.

بل إذا عملت عمل (ليس) فهي ضعيفة فلم تكن بقوة (ليس) في إعمالها في معرفة، وكذلك جواز التصرف في تقديم خبرها على اسمها(٣)، وإذا كانت عاملة عمل (إن) فلا تعمل إلا بشروط

---

(١) البيت من البسيط، لأبي ذؤيب، ينظر أشعار الهذليين (٥٦) وتاج العروس مادة (بقل) ومبتقل: حمار يأكل البقل، جون السراة: أسود الظهر، رباع سنه: إشارة إلى عمره أي كسرت رباعيته، غرد: ينهق، ونسبه محقق تاج اللغة للجوهري ولسان العرب (١١/ ٦١) مادة (بقل) لمالك بن خويلد الخزاعي الهذلي ينظر الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (٢٦٤).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٥٢، ٢٥٣) وينظر في الإشارة إلى حذف (لا) التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (١: ٦٥) وأمالي ابن الشجري (٢: ١٤٠).

(٣) يراجع في ذلك شرح التسهيل لابن مالك (١: ٣٧٥) التذييل والتكميل لأبي حيان (٤: ٢٨١) قال أبو حيان: " وأكثر من أجاز إعمالها إعمال "ليس" اشتراط أن تعمل في النكرات، نحو: لا رجل قائماً، ولم يجيزوا: لا زيد أخاك، وألا يتقدم خبرها على ==

مشهورة عند النحاة[1].

فمع ما سبق وجدناها في جملة القسم أكثر قوة من غيرها من تلك الحروف التي اشتهرت في غير هذا الموضع بقوة التأثير والعمل، مما يجعلنا نراجع النحاة في بعض أحكامهم بالضعف، وأن الأمر لا يحمل – في كل المواضع – على ضعف الأداة أو قوتها حتى تعمل في اللفظ أو المعنى أو كليهما وهي محذوفة، أو يتصرف في جملتها بالتقديم والتأخير، **بل يرجع الأمر إلى استحضار العربي معنى الأداة، وأنه متى استشعر من المتلقي استحضار معناها وأنه ليس بحاجة ملحّة لنطقها حذفها العربي، كذلك يعطي لنفسه الحق في التصرف في ترتيب الجملة متى اطمأن إلى زوال اللبس لدى مخاطَبه.**

وهذا الذي أدعيه من قوة حضور (لا) مع جواب القسم أشار إليه ابن يعيش في كلامه السابق عندما علل صحة حذفها، انظر إلى قوله : "لأنّه

==

اسمها، وأن لا ينتقض النفي، فلو قلت: لا قائم رجل، ولا رجل إلا أفضل منك، وجب الرفع. ونصوا أيضاً على أنه لا يجوز الفصل بين (لا) وما عملت فيه". فدليل ضعفها اشتراط عدة شرائط حتى تعمل عمل (ليس) .

(١) يراجع في ذلك شرح التسهيل لابن مالك (٢: ٥٣) التذييل والتكميل لأبي حيان (٥: ٢٧٧ – ٢٧٩) حيث أشار أبو حيان إلى ضعف (لا) المحمولة على (إن) عن (ما) الحجازية المحمولة على (ليس)

فقال: (لا) هذه أضعف في العمل من (ما) الحجازية؛ لأن (ما) جوزوا الفصل بينها وبين اسمها بالخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا على خلاف فيه، وبمعمول الخبر إذا كان أحدهما، نحو: ما اليوم زيدٌ سائرًا، و (لا) لا يجوز فيها ذلك. وإنما كان ذلك لأن شبه (ما) بـــ (ليس) أقوى من شبه (لا) بـــ (إن).

تخفيف لا يُوقِع لَبْسًا، إذ لو كان إيجابًا، لكان بحروفه اللازمة له من اللام ونون التوكيد" فقد انتفى اللبس مع حذف (لا) لأن السامع يعلم أنه لو لم يكن الجواب منفيًا بأن كان موجبًا للزم أن تدخل عليه لام الجواب ونون التوكيد، فلما لم تدخل عليه هاتان الأداتان عُلِم أن الكلام منفي ، وأن (لا) منوية، فدلائل الكلام تستدعي حضور (لا) النافية سواء ذُكرت أم لم تُذكَر، فوجد العربي نفسه في حل من التزام ذكرها، فتخفف منها في بعض كلامه.

حروف الجر أضعف من الأفعال:

تحدث النحاة عن عمل الجار، وقد أجمعوا على أن الجار أضعف في العمل من الفعل؛ ولذلك لا يعمل محذوفاً، بخلاف الفعل الذي يتساوى عمله مذكورا أو محذوفاً، ويعقبون على ذلك بأن العامل الحرفي أضعف في العمل من الفعل.

يقول الهروي: "وأضعف إعراب الأسماء الخفض؛ لأنه لا يتصرف المخفوض تصرف المرفوع والمنصوب؛ لأن الخافض لا يفارق مخفوضه كما يفارق الرافع والناصب المنصوب والمرفوع، وكذلك أجمعوا على أنه لا يجوز إضمار الخافض لضعفه، والجزم في الأفعال باتفاق من الجميع نظير الخفض في الأسماء، فهو أضعف من الخفض على الأصول المتفق عليها، فلما كان إضمار الخافض في الأسماء غير جائز كان إضمار الجازم في الأفعال الذي هو أضعف من الخافض أشد امتناعا"([1])

ويضيف ابن عصفور وجها آخر في قوة الفعل وضعف الجار هو أن الأخير ليس سوى موصل لعمل الفعل فيقول: "وإنما لم يجز إضمار الخافض وإبقاء عمله كما يجوز ذلك في الناصب والرافع؛ لأن الخافض أضعف؛ لأنه مختص بالأسماء، فليس له تصرف الروافع والنواصب التي في الأسماء والأفعال ... وأيضا فإن الحروف لا تعمل الخفض إلا بواسطة الفعل أو ما في معناه، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد، فإنما خفضت

([1]) اللامات : ٩٥.

زيدا بمررت بواسطة الباء. فلما احتاجت في عملها إلى غيرها كان عملها ضعيفا لم يتصرف فيها لذلك"(١).

ثم نراهم يجعلون عامل الجر قويا من جهة أخرى إذا عرضوا لعامل الجزم، كما سبق في كلام الهروي بأن إضمار الجازم أضعف من إضمار الخافض.

وكما قال ابن الوراق: "إن حروف الجزم أضعف من حروف الجر، لأن الفعل أضعف من الاسم، والجر على هذا يجوز أن يكون أقوى من الجزم، وعوامل الجر لا يجوز حذفها، وما هو أضعف منها أولى ألا يحذف"(٢).

بل ذهبوا لأبعد من ذلك حيث أشاروا إلى صحة العمل مع الفصل بين الجار والمجرور بـــ(ما) الزائدة، وأنه أولى وأكثر استساغة، حيث فُصِل بها بين ما هو أضعف في العمل وهو الجازم والمجزوم، يقول ابن جني: "وإذا جاز أن يعترضوا بـــ "ما" بين الجازم والمجزوم وليس فيها غرض أكثر من التوكيد نحو قوله تعالى: ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ**﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿**أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿**فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا**﴾(٥) ... مع أن الجازم أضعف من الجار؛ لأن عوامل

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٣١٢)
(٢) علل النحو (ص: ١٤٩)
(٣) [النساء: ٧٨]
(٤) [الإسراء: ١١٠]
(٥) [مريم: ٢٦]

الأفعال في الجملة أضعف من عوامل الأسماء؛ فالاعتراض بـــ "ما" ومشابهتها "ها" بين الجار والمجرور؛ أولى بالجواز"[1].

ويبدو مما سبق **أن النحاة تختلف نظرتهم إلى العامل**، فمرة يرونه ضعيفًا مقارنة بما زاد عليه قوة من وجه – كما هو الحال مع الجار ومقارنته بالفعل – ومرة يرونه قويًا إذا قارنوه بما هو دونه – كما فعلوا مع الجار ومقارنته بالجازم– فالعامل عندهم ضعيف من جهة، وقوي من جهة أخرى.

ولكن قد يحق لنا أن نناقش تضعيفهم للجار عن الفعل[2]، لأن الحجج التي ساقوها قد تحمل بعض التكلف الذي يميل بها إلى الضعف.

فعندما نتفحص السبب وراء تضعيفهم عمل الجار بأنه لا يعمل محذوفاً نراهم يتجاهلون خاصية من أهم خواص اللغة وهي أن العرب يسارعون

---

(١) – سر صناعة الإعراب (٢/ ٢٨).

(٢) ومما نتج عن تضعيفهم للحروف أن البصريين لم يجيزوا أن يتضمن حرف الجر معنى حرف آخر فقصروا كل حرف على معنى واحد، متعللين بضعفه عن الفعل، يقول السمين الحلبي في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ١٤٥)

﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ {البقرة: ١٤} ... قيل: هي {أي إلى} هنا بمعنى مع، كقوله: ﴿وَلاَ تأكلوا أَمْوَالَهُمْ إلى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢] . وقيل: هي بمعنى الباء، وهذان القولان إنما يجوزان عند الكوفيين، وأمَّا البصريون فلا يجيزون التَجوُّز في الحروف لضَعْفِها

أما الكوفيون ومن وافقهم من متأخري النحاة فأجازوا مجيء الجار لغير معنى وأجازوا – والحق معهم – أن تنوب الحروف عن بعضها.

إلى حذف ما فهم معناه، فعندما يقال: مَن فازَ؟ يقال: زيدٌ، بحذف الفعل مع بقاء عمله، فهنا فُهِم الفعل من غير التلفظ به.

أما إذا ذهبنا إلى الحرف فلا نجد سبيلاً لفهم معناه من غير التلفظ به.

وأرى أن هذا ليس سبب ضعف أو وهن في عمل الجار؛ وذلك لأن امتناع عمل الجار محذوفاً ليس لضعفه وإنما هو لكثرة المعاني التي تتوارد على الجملة والتي لا تفهم من غير ذكره، فلو قيل: كتب زيدٌ القلم، على تقدير حذف الجار، يلتبس المراد: هل الفعل تعدى بنفسه إلى القلم فهو مفعول، أو أن المفعول محذوف أما القلم فهو الألة التي وقع بها الفعل.

كذلك لم يصح حذف الجار؛ لأن حذفه يؤدي إلى التعمية واللبس في ماهية الحرف المقدر، ففي نحو: تكلم زيد الشعر، فهل يكون التقدير تكلم بالشعر أم تكلم عن الشعر، أم تكلم في الشعر، لذا كان لزاما أن يحدد الجار بذكره.

على أنه قد ورد عنهم حذف الجار مع بقاء عمله إذا فهم المراد منه، فيجيب رؤبة من سأله: كيف حالك؟ فيقول: خيرٍ، عافاك الله، أي: بخيرٍ، بحذف الباء؛ لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها[1].

وقد يقال: هذا شاذ لا يقاس عليه، ولكن أقول: مع شذوذه فقد ورد، ودلل على أن الحرف لو فهم معناه جاز حذفه مع بقاء عمله.

---

(١) تنظر الرواية في الخصائص لابن جني (١: ٢٨٦) وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٧١٣) ومغني اللبيب (ص: ٢٧٢).

ومع ذلك فإنه قد ورد من غير شذوذ حذف الجار مع بقاء عمله، كما هو الشأن مع (رب) بعد حروف الواو والفاء و(بل) فالعرب عندما فهموا معنى التقليل من غير ذكر (رب) حذفوها، فقال شاعرهم:

وَلَيلٍ كَمَوْجِ البَحرِ أرْخَى سُدولَهُ .:. عَلَيِّ بأنواعِ الهمومِ ليَبْتَلي[1]

وإن احتج بعض النحاة بأن حذف (رب) قد صح عندهم ليس لأجل قوة الحرف، بل للتعويض عنه بالواو أو الفاء ونحوهما، فيقول الرماني: "فإن قال قائل: فقد أجزتم إضمار (رب) في قوله:

وبلدةٍ ليسَ بها أنيسُ (٢)؟

قيل له: إنما جاز ذلك لأن الواو صارت عوضا"[3].

أقول هذا الاحتجاج يدخل عليه أمران:

الأول: أنه إذا كانت الواو عوضاً عن (رب) فإن فهم معنى الفعل أو سبق ذكره في كلام سابق جاء – أيضا – عوضا عن ذكره فتساويا.

الثاني: أنه قد ورد حذف (رب) من غير أن يسبقها حرف عطف كقول الشاعر:

---

(١) من الطويل لامرئ القيس: ديوانه ت المصطاوي (ص: ١٥) وينظر شرح التسهيل لابن مالك (٣: ١٨٧) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٣/ ١٢٦٨)

(٢) رجز غير منسوب في الكتاب لسيبويه (١: ٢٦٣) والمقتضب (٤: ٤١٤) ومنسوب في خزانة الأدب للبغدادي (١٠/ ١٥) لجران العود، ولكن ما جاء في الديوان (ص: ٥٢) (بسابسا ليس به أنيس) وليس فيه شاهد على الكلام هنا.

(٣) علل النحو: ٣١٥.

رَسْمِ دَارٍ وَقَفتُ في طَلَلِه .:. كِدْتُ أَقْضي الغَداةَ من جلله[1]

كذلك أجمعوا على تقدير الجار بعد (كم) الاستفهامية المجرورة بالباء في نحو: بكم درهمٍ اشتريت ثوبك؟ وإن كانوا قد عللوا ذلك بكراهة إحاطة حرفي جر لـــ(كم).

يقول ابن الوراق في ذلك: "فإن قال قائل: فلم جوزتم إضمار (من) باتفاق النحويين في قولهم: بكم درهم اشتريت ثوبك؟

قيل له: إنما جاز إضمار (من) هنا لدخول الباء في (كم) لأنهم استثقلوا إحاطة حرفين خافضين باسم، والمعنى لا يشكل، وقوي (من) في هذا الكلام، فكان قوة معناها في قولهم: بكم درهما، عوضا منها"[2].

بل نرى النحاة عندما يتحدثون عن البدل **يذكرون أن العامل في البدل إذا كان هو العامل في المبدل منه أو غيره فإن كثيرا من المواضع جاء البدل مجرورا محذوف العامل كما** في قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ **{البقرة: ٢١٧}.**

بل نرى أن من يذهب إلى أن العمل مختلف يحتج بتكرار ذكر حرف الجر في كثير من المواضع، مما يؤكد أن الجر في مثل هذه المواضع التي لم يذكر معها الجار، هو بهذا الجار المحذوف.

---

(١) من الخفيف لجميل بن معمر ديوانه (ص: ١٠٥) وراجع الخصائص لابن جني (١: ٢٨٦) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٩٩) والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٤٥٥).

(٢) علل النحو لابن الوراق (ص: ٣١٥).

يقول الأنباري: "إن العامل في البدل عندنا غير العامل في المبدل منه، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل، والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما أظهر في المبدل منه، قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ {الأعراف: ٧٥} فقوله: {لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ} بدل من قوله: {لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا} فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، وقال تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ {الزخرف: ٣٣} فقوله: "لبيوتهم" بدل من قوله: {لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ} فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، فدلّ على أنه في تقدير التكرير، وأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، والله أعلم.(١)

إذن فلو ذكر البدل المخفوض من غير ذكر الجار يبين ذلك أن هناك حرف جر محذوفا بقي عمله.

فليس إعمال الفعل محذوفاً بمسوغ لإضعاف الحروف عامة وخاصة حروف الجر؛ لأن الفعل لا يعمل محذوفاً إلا إذا كان مفهوما وسبق في الكلام ما يدل عليه.

ثم إننا نراهم في غير موضع يشيرون إلى قوة عمل الجار بأنه عمل مع الفصل بما الزائدة بينه وبين المجرور، يقول ابن الوراق: "والوجه في إبطالها ومخالفتها لأخواتها: أن (إن ولكن) لهما معان في أنفسهما أكثر من الإيجاب الذي يستحقه المبتدأ، وإنما يدخلان لتوكيد الإيجاب. وكان حقهما ألا يعملا شيئا ولكن شبها بالفعل من جهة لفظهما دون معناهما، فصار

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٦٩)

عملهما ضعيفا، فإذا أدخلت عليهما (ما) حالت بينهما وبين ما يعملان فيه فضعفا عن العمل، وأما أخواتها ففيها معاني الأفعال، نحو: التشبيه والترجي والتمني، وتزيل أيضا معنى الابتداء فقويت، فجاز أن تعمل مع وجود الحائل بينها وبين ما تعمل فيه.

فإن قال قائل: فلم صار عمل هذه الحروف – إذا دخلت بينها وبين ما تعمل فيه – أضعف من حروف الجر إذا دخلت بينها وبين ما تعمل فيه؟

قيل له: إن حروف الجر تعمل على أنها أصل في العمل، وليست مشبهة بغيرها. فأما هذه الحروف فإنها تعمل تشبيها بالفعل، فما هو أصل في نفسه أقوى مما هو مشبه بغيره"[1].

فحروف الجر عند ابن الوراق – والحق معه – أصل في بابها، وقويت بأصالتها، فعملت ولم يَحُل بينها وبين العمل دخول (ما) الزائدة.

على أننا إذا اتفقنا على قوة الفعل في العمل، فإننا نجد عمل هذا الفعل لا يخلو – أحيانا – من ضعف وذلك إذا تقدم المفعول عليه، حيث إننا نجد العرب أحيانا يلحقون المفعول بلام التقوية إذا تقدم على الفعل كما في نحو قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ {الأعراف: ١٥٤} وقوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ {يوسف: ٤٣}.

فيتحدث النحاة عن دخول اللام الجارة – وتسمى لام التقوية – على المفعول لتقوية وصول العامل سواء أكان اسما مشتقاً أم فعلاً، يقول ابن هشام: "وَمِنْهَا اللَّام الْمُسَمَّاة لَام التقوية، وَهِي المزيدة لتقوية عَامل ضعف

---

[1] علل النحو (ص: ٢١٩).

إِمَّا بتأخره نَحْو: ﴿وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ وَنَحْو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾. أَو بِكَوْنِهِ فرعا فِي الْعَمَل نَحْو: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ {البقرة: ٤١} ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ {البروج: ١٦} ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ {المعارج: ١٦} وَنَحْو: ضربي لزيد حسن، وَأَنا ضَارب لعَمْرو، قيل: وَمِنْه ﴿إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ {طه: ١١٧}"(١).

بل نجدهم يُنَظِّرون الأضعف على الأقوى، ثم في موضع آخر ينظرون الأقوى على الأضعف، فقد أجازوا الفصل بين الجار ومجروره بـــ(ما) ؛ لأنه أولى؛ إذ فصل بـــ(ما) بين الجازم ومجزومه، وأن الجار أقوى من الجازم، فهو أولى بالفصل، وقد سبق في ذلك ما ذكره ابن جني فقال: "وإذا جاز أن يعترضوا بـــ(ما) بين الجازم والمجزوم، وليس فيها غرض أكثر من التوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ {النساء: ٧٨} وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الْأَسْمَآءُ الْحُسْنَىٰ﴾ {الإسراء: ١١٠} وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ {مريم: ٢٦}... مع أن الجازم أضعف من الجار؛ لأن عوامل الأفعال في الجملة أضعف من عوامل الأسماء؛ فالاعتراض بـــ (ما) ومشابهتها (ها) بين الجار والمجرور؛ أولى بالجواز"(٢).

---

(١) مغني اللبيب (ص: ٢٨٦).

(٢) – سر صناعة الإعراب (٢/ ٢٨).

تعليل إلغاء عمل (إذن) متوسطة لضعفها عن (ظن)

يتحدث النحاة عن عمل (إذن) بأنها تشبه أفعال الشك، فتعمل حيناً، وتلغى حيناً، فتلغى إذا توسطت.

ويعللون إلغاءها بكونها أضعف من أفعال الشك، لأن (إذن) حرف، والحروف أضعف في العمل من الأفعال، يعبر عن ذلك ابن الوراق بقوله: "وإنما ساغ إلغاؤها لشبهها ب (ظننت) ، إذ توسطت بين الاسم والخبر، وهذا التشبيه إنما ساغ، لأن العرب قد ألغت (إذن) في العمل كقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ {الإسراء: ٧٦} ويجوز إنما حملهم على إلغائها ليكون في الحروف التي هي أضعف من الأفعال ما يجوز فيه الإعمال والإلغاء، كما جاز في الأفعال التي هي أقوى، فلهذا جاز إلغاؤها وإعمالها"(١).

ويؤكد ابن يعيش هذا المعنى بقوله: "ويشبّه (إذن) من عوامل الأفعال بأفعال الشك واليقين؛ لأنها أيضًا تُعْمَل وتُلْغَى، إلَّا أن أفعال الشك، إذا تأخّرت أو توسّطت، يجوز أن تعمل، و(إذن) إذا توسّطت بين كلامَيْن أحدُهما محتاج إلى الآخر، لم يجز أن تعمل؛ لأنها حرف، والحروف أضعف في العمل من الأفعال، فلذلك جاز في أفعال اليقين والشكّ الإعمال إذا توسّطت، أو تأخرت، ولم يجز إعمال "إذن" في الموضع الذي ذكرناه"(٢).

---

(١) علل النحو (ص: ١٩١)

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٢٨)

فالحرف هنا وهو (إذن) أضعف في العمل من الفعل وهو هنا (ظن) لذا كان إهمال (إذن) عند توسطها بخلاف (ظن) التي يجوز معها الإعمال متوسطة.

ونلحظ أن ابن الوراق لم يمنع إعمال (إذن) مع توسطها غاية ما هنالك عنده أنها جاز فيها الوجهان حملاً للحرف على الفعل فكما جاز الوجهان في الفعل مع قوته جاز الوجهان في الحرف.

بخلاف ابن يعيش الذي جعل ضعف الحرف درجة عن الفعل جعله ينخفض درجة عنه في الأثر فلم يعمل متوسطاً.

ولم يكن ابن الوراق وحده من قال بجواز إعمالها فقد أشار النحاة أنه قول الكوفيين فقد أجاز الكسائي والفراء وغيرهما إعمالها متوسطة واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

لا تَتْرُكَنِّي فيهُمُ شطيرًا .:. إنِّي إذنْ أَهْلِكَ أو أطِيرَا(١)

---

(١) البيت من الرجز أنشده الفراء كما ورد في تهذيب اللغة لأبي منصور الهروي باب الشين والطاء (١١/ ٢١١) والشَّطْر: الْبُعْد، ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ١٨٦٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (٨/ ٤٥٦).

وقد دفع مؤيدو البصريين هذا الشاهد فالسيرافي يقول: "إنما ألغيت في هذه الوجوه؛ لأن ما بعد " إذن " معتمد على ما قبلها وما قبلها محتاج إلى ما بعدها، وهي قد تلغى في حال، فوجب إلغاؤها هاهنا.

فإن قال قائل: فما معنى قول الشاعر:

لا تتركني فيهم شطيرا ... إني إذن أهلك أو أطيرا

==

فـــ(إذن) وقعت بين اسم (إن) وخبرها ومع ذلك نصبت الفعل (أهلكَ).

وهناك شواهد تعمل فيها إذن متوسطة منها قراءة من قرأ (لا يلبثوا)(١) بحذف النون في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ {الإسراء: ٧٦}.

فقد قال عنها الفراء: وهي فِي إحدى الْقِراءتين ﴿وإذًا لا يَلْبَثوا﴾ بطرح النون، يراد بها النصب. وذلك جائز؛ لأن الفعل متروك"(٢).

فهي عند الكوفيين ليست أضعف من (ظن) فهي تعمل متوسطة كما تعمل (ظن).

والسيرافي – وإن كان قد أبى إعمال (إذن) في البيت – إلا أنه – وهو يقيس (إذن) على (ظن) – لا يجعلها أضعف منها في العمل متوسطة فيقول: "وأما الحال التي يجوز إعمالها وإلغاؤها فأن يكون قبلها واو أو فاء، وذلك قولك: " أنا أخوك فإذن أذبّ عنك، وأذبّ عنك ".

وكذلك قال الله عز وجل: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وفي قراءة ابن مسعود: ﴿لا يلبثوا﴾ فشبّه أصحابنا (إذن) في الحروف الناصبة

==

فالجواب أن هذا شاذ، ومتى صح فإنه على أحد وجهين: إما أن يكون جعل " إذن أهلك أو أطيرا " جملة في موضع خبر إن، كقولك: " إني لن أقوم " فشبه إذن بلن، وإن كانت " لن " لا تلغي لها حال، و " إذن " تلغي". شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٧)

(١) منسوبة لأبي بن كعب وابن مسعود الكشاف للزمخشري: ٢/ ٦٨٦، والمحرر الوجيز ٣ / ٤٧٦.

(٢) معاني القرآن (٢/ ٣٣٧).

بـــ(ظننت) وأخواتها في الأفعال العاملة، وذلك أن (ظننت) متى قدمت على مفعوليها عملت لا غير، كقولك: ظننت زيدا قائما، وإذا قدم عليها المفعولان أو أحدهما فيها جاز الإعمال والإلغاء جميعا، وكذلك (إذن) إذا قدمت عملت لا غير، وإذا تقدمتها الواو والفاء جاز فيها الإعمال والإلغاء"(١).

فلم نلحظ في كلامه ضعف (إذن) عن (ظن) في هذا السياق.

ونفهم من تعليل منع إعمال (إذن) وهي متوسطة عند من منع: أنه بحث عن علة مقنعة بهذا الإهمال فالتمسها في ضعف العامل الحرفي عن العامل الفعلي المتمثل هنا في (ظن).

في حين نجد النحاة عندما تناولوا إلغاء (ظن) متوسطة لم يذكروا أنها أضعف من أداة أخرى، بل كانوا أكثر دقة في عد الإعمال و الإهمال خاضعاً لسياق الكلام ودلالة الأداة، يشير إلى ذلك ناظر الجيش حيث يقول: "أما اختصاصها بالإلغاء: فلما علمت فيما تقدم أن متعلق هذه الأفعال في الحقيقة إنما هي النسبة الحاصلة بين المنتسبين فكأنها لم يكن لها تسلط بحق الأصالة على المفعولين، وإذا كان كذلك ساغ إبطال عملها إذا توسطت بين المعمولين، أو تأخرت عنهما لضعفها حيث لم تقدم، هذا على القول بأنّ الإلغاء جائز، وأما على القول بأنه واجب – إنما أتى به في نحو: زيدٌ ظننت مقيمٌ، أو في نحو: زيدٌ مقيمٌ ظننت، بعد أن قصد المتكلم

(١) شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٥)

البناء على الإخبار المجرد مثلا، ثم عرض له أن ذلك الأمر مظنون فأتى بالفعل حينئذ"(١).

ففي هذا النص نرى النحاة يعتدُّون بالمعنى والسياق، وليتهم فعلوا ذلك في كل أداة ألغيت ومنها (إذن)، فإنها إذا وقعت بين أجزاء الكلام فكأن المتكلم أراد أن يبعد بها عن أثرها المباشر في الكلام ويرفع يدها عن المعنى فلم يعملها.

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤٨٦)

عوامل الجزم أضعف من عوامل الخفض:

والحروف العاملة في الأفعال أضعف من الحروف العاملة في الأسماء:

تحدث النحاة عن عمل لام الأمر الجزم، واتفقوا على كونها تجزم المضارع مظهرة، ولكن اختلفوا حول بقاء أثرها بعد الحذف، فالبصريون منعوا ذلك، أما الكوفيون فأجازوا إضمارها، وذهبوا إلى أن فعل الأمر في نحو: اذهب يا زيدُ، مجزوم بلام الأمر المقدرة، وأنها حذفت توسعاً، يقول الزجاجي معبراً عن مذهبهم: "كقولك: اذهب يا زيد ، قال الكوفيون كلهم: هو مجزوم أيضاً بإضمار اللام؛ لأن أصل الأمر أن يكون باللام، ولكن كثر في الكلام فحذفت اللام منه وأضمرت؛ لأن من شأن العرب تخفيف ما يكثر في كلامهم وحذفه لاسيما إذا عرف موقعه ولم يقع فيه لبس، فتقدير قولهم: اذهب يا زيد، لتذهب يا زيد، هذا أصله، ثم حذف وأضمرت اللام، فهو عندهم مجزوم بإضمار اللام"(١).

والزجاجي وهو يعارض مذهب الكوفيين يذكر في تعليله لرفض هذا المذهب أن حروف الجزم أضعف من حروف الجر، فإذا امتنع أعمال حروف الجر مضمرة، كان امتناع إعمال حرف الجزم هنا مضمرًا من باب أولى، يقول الزجاجي: "وأما ما ذهب إليه الكوفيون من إضمار اللام فخطأ؛ وذلك أن إعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء وعوامل الأفعال – باتفاق من الجميع – أضعف من عوامل الأسماء، ... وكذلك أجمعوا على أنه لا يجوز إضمار الخافض لضعفه، والجزم في الأفعال – باتفاق من الجميع – نظير الخفض في الأسماء، فهو أضعف من الخفض

(١) اللامات (ص: ٩٤)

على الأصول المتفق عليها، فلما كان إضمار الخافض في الأسماء غير جائز كان إضمار الجازم في الأفعال – الذي هو أضعف من الخافض – أشد امتناعا"(١).

وكون حروف الجزم أضعف من حروف الجر أكده كثير من النحاة، فابن الخباز يقول: الجزم: إعراب مختص بالأفعال، وحروفه لا تدخل على غيرها. وإذا كانت حروف الجر ضعيفة من بين عوامل الأسماء، فحروف الجزم ينبغي أن تكون أضعف من نواصب الأفعال"(٢).

بل إن النحاة يجمعون على أن الحروف العاملة في الأفعال –عامة – أضعف من الحروف العاملة في الأسماء، وإن اجتمعتا في الحرفية، لذا رأينا ابن جني يُنَظِّر بين (أنْ) ناصبة المضارع وبين الجار بأنَّ الناصبة حملت على الجار في اقتصار جواز الفصل بينها وبين منصوبها بلا، من باب (ما لا يجوز في الأقوى لا يجوز في الأضعف من باب أولى) فيقول: "... وعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، أولا ترى أنه لا يمكنك الفصل بينها –أي: أن – وبين ما تنصبه من الأفعال إلا بـــ(لا) في نحو قولك: أحب أن لا تقومَ، وأسألك أن لا تفعلَ، فجرى هذا الفصل بينهما في ترك الاعتداد به وقلة المراعاة له مجرى الفصل بـــ(لا) بين الجار والمجرور في نحو قولك: جئت بلا مالٍ، وضربته بلا ذنبٍ، ومجرى

(١)(١) المرجع السابق: (ص: ٩٥)

(٢) توجيه اللمع (ص: ٣٦٩)

الفصل بين الجازم والمجزوم المشبهين للجار والمجرور في نحو قولك: إن لا تقم لا أقم"(١).

فحروف الجزم ضعيفة عن العمل، فلا تعمل مقدرة، وهي أضعف الحروف العاملة في الأفعال، والحروف العاملة في الأفعال أضعف من حروف الجر العاملة في الأسماء، فنرى هنا النحاة ينحطون بحروف الجزم درجتين في الضعف، وإذا أضفنا ما قرره النحاة بأن الحروف العاملة – عامة – أضعف من الأفعال العاملة، بل أضعف من الأسماء العاملة – كالأسماء المشتقة؛ التي قد تعمل عملين، بخلاف الحروف التي تعمل عملا واحداً– وجدنا حروف الجزم تنحط أربع درجات، ولعل هذا يجعل أمر تعليل الظواهر الإعرابية قد حاد عن الصواب.

فبعض العوامل التي يعدها النحاة أقوى من حروف الجزم – وأخص منها الأسماء المشتقة و(ظن) – قد تهمل مع وجودها في الجملة، في حين نجد حرف الجزم لا ينفك عن العمل ما دام مذكوراً، أليس هذا سبب قوة في العامل بحسب مقاييس النحاة ؟!.

وأنا هنا لا أجيز تقدير الجزم في فعل الأمر، ولكن أرفض العلة التي ساقها النحاة، خاصة وأننا وجدنا إعمال حرف الجزم مقدراً – وإن كان على قلة – في قول الشاعر :

مُحَمَّدُ تَفْد نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ .:. إذا ما خِفْتَ من شَيْءٍ تَبالا(٢)

---

(١) سر صناعة الإعراب (٢/ ٣١٩)

(٢) من الوافر، نُسب لحسان بن ثابت ولأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم، وللأعشى، ولم ينسبه سيبويه، والتبال: سوء العاقبة، ينظر: الكتاب (٣: ٨) معانى ==

وكذلك قول ثانٍ:

على مثلِ أصحاب البعوضَةِ فَاخمِشي

لكِ الويلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ من بكى(١)

وقول ثالث :

قلت لبواب لديه دارها .:. تأذنْ فإني حَمْؤُها وجارها(٢)

بل نجد فريقاً من النحاة – وعلى رأسهم سيبويه – أجاز جزم المضارع باللام المقدرة، ولم يخصوه بالضرورة، فحملوا عليه جزم (يقيموا) في قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ {إبراهيم: ٣١}

وجعلوا تقدير عامل لفظي هو لام الأمر أولى من تقدير عامل معنوي وهو الأمر.

==

القرآن للأخفش (١/ ٨٢) المقتضب (٢/ ١٣٢) أمالي ابن الشجري (٢/ ١٥٠) ضرائر الشعر (ص: ١٤٩) المقاصد الشافية للشاطبي (٦/ ٩٨) وينظر صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (٦/ ٢٠٣) خزانة الأدب للبغدادي (٩/ ١١)

(١) من الطويل لمتمم بن نويرة، والبعوضة: مَوضِع كَانَ لِلْعَرَب فِيهِ يَوْم مَذْكُور ينظر الكتاب (٣: ٩) معاني القرآن للأخفش (١/ ٨٣) المقتضب (٢/ ١٣٢) ضرائر الشعر (ص: ١٥٠) المقاصد الشافية للشاطبي (٦/ ٩٨) المحكم والمحيط الأعظم (١/ ٤١٥)

(٢) من الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٥٩) شرح أبيات مغني اللبيب (٤/ ٣٤٠) وبلفظ (تِيذَنْ) في: ضرائر الشعر (ص: ١٥٠) و خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (٩/ ١٣).

فسيبويه يقول: "واعلم أن هذه اللام و(لا) في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطعْ الله يمنيك، وليجزِك الله خيراً.

واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرةٌ، كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرةً"(١).

وذهب الكسائي – أيضا – إلى جواز ذلك، شريطة أن يتقدم عليه لفظ (قل) وحمل عليه قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ {الجاثية: ١٤}(٢).

وذهب آخرون إلى أن الجازم هنا أمر مقدر، أي: قل أقيموا يقيموا.

فقد ذكر الزمخشري جواز ذلك فقال: "المقول محذوف؛ لأن جواب قل يدل عليه، وتقديره: قل لعبادي الذين آمنوا أقيموا الصلاة وأنفقوا يقيموا الصلاة وينفقوا وجوزوا أن يكون يقيموا وينفقوا، بمعنى: ليقيموا ولينفقوا، ويكون هذا هو المقول، قالوا: وإنما جاز حذف اللام، لأن الأمر الذي هو قل عوض منه، ولو قيل: يقيموا الصلاة وينفقوا ابتداء بحذف اللام، لم يجز"(٣).

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٨)

(٢) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٦/ ٩٩) ومغني اللبيب لابن هشام (ص: ٢٩٨).

(٣) الكشاف (٢/ ٥٥٦).

وأبو إسحاق الشاطبي يقول معقبًا على هؤلاء: "وهذا كله لا دليل فيه لشذوذه، والآية مجزومة على جواب الأمر، أي قل لهم: اغفروا يغفروا، وكذلك ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ الآية"(١).

وذهب فريق ثالث إلى أن الجزم بتقدير حرف الشرط، فيكون من إعمال الحرف مقدرًا أيضًا(٢).

وقد نسب ابن هشام هذا القول إلى الجمهور وأيده بأنه يسلم من الاعتراض، فحذف الجازم أولى من تضمين فعل الطلب معنى الشرط(٣).

بل نجد ابن مالك يجعل تقدير حرف الجزم كثيرًا مطردًا، ويأبى أن يكون الجزم بالطلب فيقول: " حذف لام الأمر، وبقاء عمله على ثلاثة

---

(١) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٦/ ٩٩).

(٢) نسب الأنباري هذا القول للكوفيين ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (٢: ٤٣١) وذكر هذه الوجوه الثلاثة كثير من النحاة منهم العكبري وقد جعل منهما وجهين راجحين من الوجوه الثلاثة حيث لم يعترض عليهما كما اعترض على غيرهما، فقال: " قوله تعالى: (يقيموا الصلاة) : فيه ثلاثة أوجه ؛ أحدها: هو جواب «قل» وفي الكلام حذف ؛ تقديره: قل لهم أقيموا الصلاة يقيموا ؛ أي إن تقل لهم يقيموا ؛ قاله الأخفش.

ورده قوم ؛ قالوا: لأن قول الرسول لهم لا يوجب أن يقيموا. وهذا عندي لا يبطل قوله ؛ لأنه لم يرد بالعباد الكفار بل المؤمنين، وإذا قال الرسول لهم: أقيموا الصلاة، أقاموها... والقول الثالث: أنه مجزوم بلام محذوفة، تقديره: ليقيموا فهو أمر مستأنف، وجاز حذف اللام لدلالة «قل» على الأمر" التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٧٠).

(٣) ينظر مغني اللبيب (ص: ٢٩٩).

إضرب: كثير مطرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص بالاضطرار.

فالكثير المطرد: الحذف بعد أمر بقول كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ أي: ليقيموا، فحذف اللام؛ لأنه بعد "قُلْ".

وليس بصحيح قول من قال: إن أصله: قل لهم، فإن تقل لهم يقيموا"(١).

إذن عَمِل الحرفُ المقدر الجزم هنا، في حين نجد النحاة يجمعون على عدم إعمال كثير من الأفعال إذا حذفت، بل ذهب كثير منهم إلى عدم إعمالها إذا غادرت موضعها في الجملة إلى موضع آخر، كما في (ظن).

ولعل الضابط القاطع هنا هو: قوة حضور معنى العامل أو ضعف حضوره، بمعنى: أن الفعل إذا حذف فلم يفهم معناه ضاع أثره، أما إذا فهم معناه فإنه يعمل مع الحذف، كما في تقدير (كان) في نحو: إن خيراً فخير، وكذلك الحال مع الحروف، إن فُهِمَ معناها مقدرة عملت كما هو الحال مع (أنْ) الخفيفة في نحو: أذاكرُ لأنجحَ، وكذلك مع تقدير الجازم – سواء أكان لام الأمر أم حرف الشرط في مسألتنا هذه، وليس الأمر راجعاً بالضرورة إلى كون العامل حرفاً أو فعلاً.

ومما يؤكد أن المعتبر هو السياق وحضور معنى الأداة في التركيب أننا نجد النحاة – وقد سبقت الإشارة إلى ذلك – عندما تناولوا إلغاء (ظن)

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٦٩)

متوسطة لم يذكروا أنها أضعف من أداة أخرى، بل كانوا أكثر دقة في عدّ الإعمال والإهمال خاضعاً لسياق الكلام ودلالة الأداة.

يشير إلى ذلك ناظر الجيش حيث يقول: "أما اختصاصها {أي ظن} بالإلغاء: فلما علمت فيما تقدم أن متعلق هذه الأفعال في الحقيقة إنما هي النسبة الحاصلة بين المنتسبين فكأنها لم يكن لها تسلط بحق الأصالة على المفعولين، وإذا كان كذلك ساغ إبطال عملها إذا توسطت بين المعمولين، أو تأخرت عنهما لضعفها حيث لم تقدم، هذا على القول بأنّ الإلغاء جائز، وأما على القول بأنه واجب – إنما أتى به في نحو: زيدٌ ظننت مقيمٌ، أو في نحو: زيدٌ مقيمٌ ظننت، بعد أن قصد المتكلم البناء على الإخبار المجرد مثلا، ثم عرض له أن ذلك الأمر مظنون فأتى بالفعل حينئذ"(١).

من هنا نؤكد أن الحكم بالضعف على العامل لكونه حرفًا – فضلا عن أن يكون حرف جزم – هو أمر يعوزه دليل قاطع – ولا أراه – بل نجد قوته ظاهرة في حضور معناه وظهور أثره الدلالي حتى مع حذفه، فقد فاق بعض الأفعال التي يلغى أغلب عملها مع وجودها؛ لذهاب الدلالة وانصرام المعنى فيها، فكان الإلغاء نصيبًا مفروضًا.

ضعف عمل معنى الإضافة في الحال لأنها أضعف من لفظها

ونجد النحاة – والحق معهم – يجعلون اللجوء إلى إعمال عامل شديد الضعف نوعاً من الغلط، والضعف المقصود هنا هو: أن هذا العامل غير ملفوظ به وأنه – إن قلنا بإعماله – سيعمل عملين مختلفين في معمولين.

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤٨٦)

فلا يصح أن نجيز إعمال الإضافة – وهي عامل معنوي ضعيف بأصله – في أكثر من عامل، فضلا عن أن جمهور النحاة لا يعدونه عاملا في المضاف، بل العمل إما للمضاف وإما للحرف المقدر، فهذا ابن يعيش يقول: "العاملُ في المضاف إليه حرفُ الجرّ المرادُ، لا معناه. وقوله: "أو معناه" تسامُحٌ، لأنّ المعاني لا تعمل جرًّا فاعرفه"(١).

وينقل ناظر الجيش هذا الخلاف في كون العامل هو المضاف أو حرف الجر فيقول: "ثم عرف من قول المصنف: (خافضا له) أن المضاف هو العامل في المضاف إليه الجر، وذهب الزجاج إلى أن العامل فيه معنى اللام. قال: لأن الاسم لا يخفض، هكذا نقلوا عن الزجاج كما ذكره ابن عصفور وغيره ... وصرح ابن عصفور في شرح الجمل دون نسبة إلى الزجاج أو غيره بأن منهم من زعم أن الجر بالحرف المحذوف"(٢).

ومع ذلك وجدنا من النحاة من يجيز أن يعمل العامل في المضاف إليه في الحال، ينقل هذا القول السهيلي عن بعض النحاة – ولم يسمه – فقال: "أجاز بعض النحويين في: رجل صحيحة : رجلًا صحيحة، على أنها حال موطأة بالنعت، مثل قوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ { ١٢} لأن الحال من النكرة غير ممتنع من حيث كان الاسم الأول نكرة كما تقدم في باب النعت.

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٢٥)

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣١٦١)، وينظر شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٧١)

وقالوا: هي حال من المضاف إليه؛ لأن الحال من المضاف إليه كثير نحو قوله: **كأنّ حواميَه مُدبِرًا.:. ..... (١)**

وهذا غلط، لأن الحال من المضاف إليه لا يجوز على الإطلاق، لأنها مفعول فيها فهي كالظرف والمفعول، فلا بد لها من عامل يعمل فيها، ولا يجوز أن يعمل فيها معنى الإضافة، لأنه أضعف من لام الإضافة، ولام الإضافة لا يعمل معناه في ظرف ولا حال، فمعناها – إذا لم يلفظ بها – أضعف وأجدر ألا يعمل"(٢).

فالسهيلي يقول: إن بعض النحاة أجاز نصب (رِجْلا) على الحال من المضاف إليه في قول الشاعر:

وكنتُ كذي رجلَيْن رجلٍ صحيحةٍ .:. ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فَشَلَّت(٣)

---

(١) صدر بيت من الوافر للنابغة الجعدي يصف فرسًا، وبعده:

..... .:. خضبن وإن كان لم يخضب

حجارة غيل برضراضة .:. كسين طلاء من الطّحلب

والحوامي: جمع حامية، وهى: ما عن يمين الحافر وشماله، ينظر أمالي ابن الشجري (١/ ٢٤) والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٩/ ٨١) والشعر والشعراء (١/ ١٣٠)

(٢) نتائج الفكر في النحو (ص: ٢٤٥)

(٣) البيت من الطويل لكثير عزة وقبله

أباحت حمىً لم يرعه الناس قبلها ... وحلّت تلاعاً لم تكن قبل حلّت

فليتَ قَلوصي عند عزَّةَ قُيدَتْ ... بحبلٍ ضعيفٍ غرَّ منها فضَلّتِ

وغودِرَ في الحي المقيمين رَحْلُها ... وكان لها باغٍ سوايَ فبلتِ

(وكنت كذي .....

==

وقد جاء هذا الشاهد عند النحاة بجواز جر (رجل) في (رجل صحيحة) على البدل من (رجلين) أو الرفع على الابتداء.

يقول سيبويه: ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل، قوله عزّ وجلّ: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ { آل عمران: ١٣} ومن الناس من يَجرّ والجَرُّ على وجهين: على الصفة، وعلى البدل. ومنه قول كُثَيِّر عَزّةَ:

وكنت كذى رجلين: رجل صحيحة ... ورجل رمى فيها الزمانُ فشَلَّتِ(١)

أما النصب فلم يذهب إليه أحد من النحاة، إلا ما نسبه السهيلي لأحد النحاة – ولم أصل إلى اسمه فيما تيسر لي من مراجع – بجواز النصب على الحال من المضاف إليه (رجلين).

وقد بين السهيلي وجه الضعف فيما يأتي:

أن الحال من المضاف إليه قليل، وإن كان جائزًا.

أن لام الجر العاملة في المضاف إليه لكونها بمعنى الإضافة لا تعمل في ظرف ولا حال، فما بالك بعمل معنى الإضافة في الحال وهو أضعف من لام الجر.

==

ديوانه (٩٩) وينظر: شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٧٧) أمالي القالي (٢/ ١٠٨)

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٤٣٢) وراجع المقتضب (٤/ ٢٩٠) وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٣٣)

وضعف هذا الزعم واضح من كلام السهيلي، لذا لم يعره النحاة اهتمامًا، فلم نجد له صدى في كلامهم، فلم ينقله أحد غير السهيلي، فضلًا عن الانتصار له.

لذا أرى أن أقوى الوجوه في إعراب (رجل) في البيت أن يكون بالجر بدلًا من (رجلين) أو صفة له، ثم يأتي الرفع فجائز أن يرفع (رجل) على كونه خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير: هما رجل صحيحة ورجل رمى بها الزمان، ويجوز في الرفع أيضًا أن يكون (رجل) مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: منهما رجل صحيحة.

ولا داعي لافتراض جواز وجه النصب الضعيف، فضلًا عن كون الشاهد بيتًا شعريًّا نلتزم فيه الرواية، فالرواة رووا البيت بالجر والرفع، ولم يروه أحد بالنصب حتى نضطر لتخريجه.

وقد يكون الضعف في الفرع علة قوية لعمل الأصل بطريق الأولى

من ذلك مسألة:

عمل الجمع وهو فرع عن المفرد في (جمع أفعل) قوّى عمل المفرد:

فيذكر ابن الشجري والأنباري أن الكوفيين مما استدلوا به على إسمية (أفعل) في التعجب ردهم على قول البصريين: إن (أفعل) إذا كان اسماً لا يعمل في المعارف مما يؤكد أن (أفعل) في التعجب فعل، فقال الكوفيون: (أفعل) الاسمية تعمل في المعارف واستدلوا بقول الحارث بن ظالم:

فما قومي بثعلبة بْنِ بَكْرٍ ... ولا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا(١)

فنصب الرقاب بالشعر، وهو جمع أَشْعَر، ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضعف من واحدِهِ؛ لأن الجمع يباعده عن مشابهة الفعل؛ لأن الفعل لا يجمع، وإذا بَعُد عن مشابهة الفعل بَعُد عن العمل، وإذا عمل جمع أَفْعَلَ مع بُعده عن العمل؛ فالواحد أَوْلى أن يعمل"(٢).

فإعمال (الشُّعر) وهي جمع (أشعر) النصب في (الرقابا) دليل على صحة إعمال المفرد (أفعل) بطريق الأولى.

فنرى في تعليل الكوفيين أن عمل الجمع وهو ضعيف؛ لكونه فرعًا عن المفرد أكد عمل المفرد، مما يؤكد عندهم أن عمل (أفعل) في التعجب

---

(١) البيت من الوافر، وورد بلفظ : بثعلبة بن سعد، وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي الشطر الثاني (١٤٦) ديوان المعاني (١/ ١٧٠).

(٢) ينظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٨، والإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٠٩).

لا يؤكد أنها فعل عندهم، فالعمل ثابت لـــ(أفعل) الاسم في التفضيل جمعًا وإفرادًا، فلا يقوم حجة للبصريين على كونه فعلا.

ومع أن البصريين تأولوا في تخريج الشاهد السابق بأنه لم يأتِ بهذه الرواية، بل جاء برواية لا شاهد فيها وهي كما ذكر سيبويه : ..... .:. ولا بفزارة الشُّعْرَى رِقابا[1]

أو أنه من باب "الحسن الوجه، والحسان الوُجُوه" وقد قالوا "الحسن الوجهَ" بنصب الوجه تشبيها بالضارب الرجل، كما قالوا "الضارب الرجلِ" بالجر تشبيها بـــ "الحسن الوجه" وقد ذهب بعض البصريين إلى زيادة الألف واللام فيه، فلما كان في تقدير التنكير جاز نصبُه على التمييز(٢).

مع ذلك يبقى أن النحاة – فريقا منهم – قد اتخذوا من اجتماع الضعف والعمل في الفرع (الجمع) حجة في قوة عمل الأصل (المفرد).

ولكن يبقى تعليلهم تنقصه قوة الحجة، حيث إن دعوى العمل يضعفها ما خرجه البصريون من أن النصب قد يكون على التمييز على تقدير زيادة الألف واللام في (الرقابا).

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٠١).
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١١١).

التكلف في الحكم بضعف الأداة:

كون تاء القسم أضعف لأنها بدل من الواو:

ومما أراه من مبالغات النحاة في الاستناد إلى الضعف في تعليل الظواهر النحوية – أنهم جعلوا حروف القسم بعضها محمول على بعض؛ وأن بعضها أضعف من بعض، من غير حجة قوية تؤيد قولهم، فجعلوا الباء أصلاً في القسم، وجاءت الواو بدلًا منها، وجاءت التاء بدلًا من الواو، من هنا كانت التاء عندهم أضعف حروف القسم.

فالزمخشري – وهو ممن ذهب إلى هذا القول – ذكر وهو يتناول قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟﴾ {الأنبياء: ٥٧} أن التاء أضعف حروف القسم؛ لما فيها من معنى زائد وهو التعجب، فقال: "فإن قلت: ما الفرق بين التاء والباء؟ قلت: إن الباء هي الأصل، والتاء بدل من الواو المبدل منها، وإن التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب، كأنه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأتيه؛ لأن ذلك كان أمرا مقنوطا منه؛ لصعوبته وتعذره، ولعمري إن مثله صعب متعذر في كل زمان خصوصا في زمن نمرود مع عتوه واستكباره وقوة سلطانه وتهالكه على نصر دينه ولكن:

إذا الله سنَّى عقد شيء تيسرا (١)

(١) الكشاف (٣/ ١٢٢) وما استأنس به عجز بيت من الطويل أنشده ثعلب، وكان معاوية بن أبي سفيان يتمثل به كثيرًا، وصدره: فَلَا تعجلا واستغفرا الله إِنَّه .:. ..... ومعنى سنَّى: يسَّر، ينظر المحكم والمحيط الأعظم (٦/ ٥٤)

والعكبري كذلك ذهب إلى أن التاء أبدلت من الواو فصارت ضعيفة؛ لذا اختصت بلفظ الجلالة وحده، ولم تتمكن من الدخول على غيره، فقال: "و(التَّاء) بدل من (الْوَاو) هُنَا كَمَا أبدلت فِي (تراث وتجاه وتهمة وتخمة) ولمَّا كانت بدلا عَن بدل اختصَّت لضعفها باسم الله تعالى خاصَّة؛ لأنَّه أَكثر فِي باب القسم ولا يجوز (تَرَبِّي) وقد حكي شاذّاً"(١).

في حين نجد من النحاة من يتوسع قليلًا، فيذكر صحة دخول التاء على الرحمن و(رب) مضافًا إلى الكعبة، وأن كل ذلك ورد عن العرب، من هنا لا يجعل التاء بدلاً من الواو، ولكنه يحكم بفرعية التاء والواو عن الباء، بل يرى أن القول بالبدلية دعوى لا دليل عليها، فالمرادي يقول: " فأما تاء القسم: فهي من حروف الجر، ولا تدخل إلا على اسم الله نحو: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ {يوسف: ٨٥}. وحكى الأخفش دخولها على الرب؛ قالوا: ترب الكعبة. وخص بعضهم دخولها على الرب، بأن يضاف إلى الكعبة. وليس كذلك، لأنه قد جاء عنهم: تربي. وحكى بعضهم أنهم قالوا: تالرحمن، وتحياتك. وذلك شاذ.

وهذه التاء فرع في القسم، لأن الواو تدخل على كل ظاهر، مقسم به. والواو فرع الباء، لأن الباء فضلت بأربعة أوجه (٢).

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٣٧٥)

(٢) ذكر المرادي هذه الوجوه في الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٤٥) فقال في مجيء الباء للقسم: "نحو: بالله لأفعلن. وهي أصل حروف القسم، ولذلك فضلت سائر حروفه بثلاثة أمور، أحدها أنها لا يجب حذف الفعل معها، بل يجوز إظهاره. نحو: أقسم بالله. والثاني أنها تدخل على المضمر. نحو: بك لأفعلن. والثالث أنها ==

وقولهم: إن التاء بدل من الواو، والواو بدل من الباء، استضعفه بعضهم. قال: ولا يقوم دليل على صحته"(١).

كذلك نجد أبا حيان لا يستسيغ كون التاء بدلاً من الواو حتى مع كونها تحمل معنى زائدًا وهو التعجب، فإن هذا المعنى غير ملازم لها، بخلاف ملازمته للّام إذا دخلت القسم، فيقول: "وأما أن التاء بدل من واو القسم الذي أبدل من باء القسم فشيء قاله كثير من النحاة، ولا يقوم على ذلك دليل، وقد رد هذا القول السهيلي(٢) والذي يقتضيه النظر أنه ليس شيء منها أصلا لآخر. وأما قوله: إن التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب فنصوص النحاة أن التاء يجوز أن يكون معها تعجب، ويجوز أن لا يكون، واللام هي التي يلزمها التعجب في القسم"(٣).

==

تستعمل في الطلب وغيره، بخلاف سائر حروفه. فإن الفعل معها لا يظهر، ولا تجر المضمر، ولا تستعمل في الطلب. وزاد بعضهم رابعاً، وهو أن الباء تكون جارة في القسم وغيره، بخلاف واو القسم وتائه، فإنهما لا تجران إلا في القسم".

(١) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٥٧)

(٢) لم أجد قولا للسهيلي في كتابه نتائج الفكر ، وأغلب الظن أن أبا حيان نقل رأيه من تفسيره للقرآن الذي لم أتمكن من الحصول عليه.

(٣) البحر المحيط في التفسير (٧/ ٤٤٤) وقد نقل أبو حيان في كتابه التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١١/ ٣٥٩) اعتراض السهيلي على كون التاء بدلًا من الواو فقال: وقال السهيلي: (ويضعف عندي أن تكون بدلا من الواو لما فيها من معنى العطف، وليس ذلك في التاء، ولسر آخر، وهو أن التاء إنما أبدلت من الواو حيث كثرت زيادتها في تصاريف الكلمة؛ كتراث وتخمة وتترى؛ لأنهم قالوا: توارث توارثا، وتواتر... ونحو منه ريحان، قلبوا الواو ياء لكثرة انقلابها في مادة الكلمة، نحو الريح والرياح ويريح ويستريح، حتى صار كأنه من ذوات الياء،

==

وأميل مع من أبَى حمل التاء على البدل من الواو؛ لأن حجج المجيزين واهية؛ فقد بنوها على التشبيه بكون التاء تأتي بدلًا من الواو في تخمة وتراث، ولا أدري ما العلاقة بين الموضعين، فليس كل حرف ينقلب إلى حرف آخر يجعل المقلب إليه بدلا له في مواضع أخرى.

وإذا قيل بأنه ينبغي أن يكون هناك حرف أصلي للقسم كما هو الشأن مع كثير من الأدوات المتشابهة، فإن لها ما يسمى بأم الباب أو الأصالة في الباب، كما هو الشأن مع أدوات الشرط المحمولة على (إنْ) وأدوات الاستفهام المحمولة على الهمزة – إذا قيل ذلك فإن كثيرًا منها – أيضًا – لم يقل أحد منهم بأصالة شيء منها دون شيء، كما في حروف النفي كما في (لم ولما ولا وما النافيتين) وإذا كان يعترض على ذلك بأن حروف النفي تختلف في دلالتها على المعنى، فإن الأمر نفسه موجود في كل الأدوات المتشابهة.

لذا لا أرى أن التزام التاء بما التزمت به في القسم من الدخول على (الله) كثيرًا و(الرحمن) و(رب) قليلًا – مرده ضعف التاء وكونها بدلًا من الواو، وأن الواو بدل من الباء[1]، بل نجد أن الواو التي قالوا عنها إنها

==

فجعلوا الواو ياء وإن لم يكن قبلها كسر لما ذكرناه، وواو القسم لا تقلب تاء لعدم هذا الأصل) انتهى .

(١) ذهب كثير من النحاة إلى أن الباء هي الأصل وأن الواو بدل منها، يقول أبو حيان في التذييل والتكميل في شرح التسهيل (١١/ ٣٥٩): "وزعم جمهور النحويين أن الواو بدل من الباء، وأن الباء هي الأصل في حروف القسم، قالوا: (وإنما أبدلت منها لأمرين:

==

بدل من الباء – بسبب أن الواو تفيد مطلق الجمع والباء تفيد الإلصاق وهو بمعنى الجمع، فكانت الواو – على قولهم – بدلا من الباء – نجد هذه الواو أكثر ورودًا في الكلام من الباء، فهل يكون الأقل أصلًا والأكثر بدلًا ؟.

ولا أرى إلا أن مرد ذلك كله راجع إلى الاستعمال اللغوي وأن العربي جعل لكل حرفٍ مجاله الاستعمالي الذي يتميز به، وليس إيٌّ منها بدلا من غيره أو أضعف منه في الدلالة على معنى القسم، كل ما هنالك أن هناك بعض الحروف كثر ورودها في كلامهم، وبعضها قل وروده واقتصر على بعض الألفاظ دون غيرها.

وإذا نظرنا إلى الأدوات التي تكون فرعًا عن الأصل نجد فيها معنى متحقق الوضوح فيها زائدًا عن معنى الأداة الأصلية، كما في معاني أدوات الشرط التي تفيد تخصيص الشرط بزمان أو مكان أو حال أو عاقل أو

==

أحدهما: أن معنى الباء قريب من معنى الواو؛ لأن الواو للجمع، والباء للإلصاق، والإلصاق جمع في المعنى.

والثاني: أنها من حروف مقدم الفم.

ولما كانت بدلا منها لم تتصرف تصرف الباء؛ لأن الفرع لا يتصرف تصرف الأصل فجرت الظاهر خاصة، ولم تجر المضمر).

وقال بعض أصحابنا: ليست الواو بدلا من الباء؛ إذ لو كانت بدلا ما اختلفنا في الحركة، كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو في وشاح حين قالوا: إشاح. وأيضا لم توجد قط الواو بدلا من الباء؛ لأنها ليست من مخرجها، ولما بينهما من المضادة؛ إذ في الواو لين، وفي الباء شدة" يراجع كذلك همع الهوامع للسيوطي (٢/ ٤٨٠).

غير عاقل، فكانت فرعًا عن (إنْ) التي تفيد مطلق الشرط، وكذلك الحال في أدوات الاستفهام مع الهمزة، وكذلك حروف العطف مع الواو.

وهذا الأمر لم يتحقق مع تاء القسم، فإن معنى التعجب الذي زعمه الزمخشري غير متحقق، لذا نازع فيه النحاة، وجعلوا اللام في القسم أقوى دلالة على التعجب من التاء، وقد جاءت اللام في قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ {الحجر: ٧٢} أما التاء فالتعجب غير متحقق منه، وإن كان موجودًا في معنى الآيات فهو مفهوم من سياق الأحداث وحال القوم من الإصرار والعناد مغترين بقوتهم، فكيف يقف لهم شاب يقال له إبراهيم، غير معروف لدى سادة القوم.

من هنا أجزم بكون التاء دالًا على القسم بلا تبعية ولا بدلية من الواو.

الخاتمة

وبعد

فهذه جولة تنقل فيها البحث بين تعليلات النحاة لبعض ظواهر الإعراب، فتناول ما حكموا به على العامل بالضعف أو كونه أضعف من غيره، ومراتب التضعيف عندهم، راصدا ما حكموا عليه بالضعف في العمل أو التأثير الإعرابي أو الاستعمال، وهل كان لديهم معيار ضابط للتضعيف أم لا؟.

وقد توصل البحث في هذه الدراسة إلى عدة نقاط هي:

أن تعليل الظواهر وإن كان من ابتكار النحاة إلا أن له إشارات فيما روي عن العرب مما يؤكد أنه ضرورة عقلية.

أن العلماء أحياناً يقيسون الشيء على الأضعف منه فيجيزون له من طريق الأولى ما جاز للأضعف منه، وأحيانًا أخرى يقيسونه على الأقوى فيجيزون للشيء التصرف مع جموده ما جاز للأشد منه جمودا، وقد مثل ذلك ظاهرة التصرف بالفصل بين فعل التعجب ومعموله، فقاسوه مرة على (إن) أو الفعل (بئس) ومرة أخرى على المتضايفين.

أن العلماء قد يحكمون بضعف عامل عن آخر مع كون الضعيف يعمل الرفع في الظاهر والمضمر في حين لا يعمل الآخر إلا في المضمر، وذلك في تضعيف بعضهم الظرف عن اسم التفضيل، مع أن أكثر النحاة رجحوا إعمال الظرف في الظاهر، حتى نسبه أغلبهم إلى سيبويه.

أن الذي يجعلني أحرص على التماس علة غير أن الأداة ضعيفة في العمل أننا أحياناً نجد بعض الأدوات التي وسموها بالضعف لفرعيتها قد تعمل أعمالاً لا تتأتى للأدوات الأقوى منها، فعلى كلام النحاة بضعف

الفرع عن الأصل كان الأَولَى ألا تعمل هذه الأدوات كما تعمل الأصول، فضلا عن أن تعمل أعمالا أكثر من أعمال الأصل، وهذا يتضح في: إعمال (كأنما وليتما ولعلما) وهي فرع في العمل وإلغاء (إنما ولكنما).

والعجيب أننا نلمس في كلام الزجاج – فيما ينسبه إليه أبو حيان– ما يشير إلى ضعف (إنّ) عن (ما) الحجازية، – مع تأكيد النحاة على ضعف (ما) وأنها أضعف من (ليس) و(إنّ) لذا لم يعمل "ما" كثير من العرب جريًا على القياس، وقد يشير هذا إلى أن النحاة قد يلتمسون حججاً لأمرٍ ما في موضع، ثم يتنكرون لهذه الحجج في موضع آخر، وهذا يتضح في مسألة: (لا تعمل (إنّ وأخواتها) في الحال المتقدمة لضعفها، بل لا تعمل في الخبر)

أن الأمر لا يحمل – في كل المواضع – على ضعف الأداة أو قوتها حتى تعمل في اللفظ أو المعنى أو كليهما وهي محذوفة، أو يتصرف في جملتها بالتقديم والتأخير، بل يرجع الأمر إلى استحضار العربي معنى الأداة، وأنه متى استشعر من المتلقي استحضار معناها وأنه ليس بحاجة ملحّة لنطقها حذفها العربي، كذلك يعطي لنفسه الحق في التصرف في ترتيب الجملة متى اطمأن إلى زوال اللبس لدى مخاطَبه. ينظر مسألة: حذف (لا) النافية وبقاء معناها

أن النحاة تختلف نظرتهم إلى العامل، فمرة يرونه ضعيفًا مقارنة بما زاد عليه قوة من وجه – كما هو الحال مع الجار ومقارنته بالفعل – ومرة يرونه قويًا إذا قارنوه بما هو دونه – كما فعلوا مع الجار ومقارنته بالجازم– فالعامل عندهم ضعيف من جهة، وقوي من جهة أخرى.

أن الباحث في كلام النحاة لا يفتأ يجد بين حين وآخر إشارات إلى أن النحاة كانوا أكثر دقة في عد الإعمال و الإهمال للأداة خاضعاً لسياق

الكلام ودلالة الأداة، وهذا وجدناه في تعليل ناظر الجيش في إعمال (ظن) وإهمالها) (مسألة: **تعليل إلغاء عمل (إذن) متوسطة لضعفها عن (ظن)**

نؤكد أن الحكم بالضعف على العامل لكونه حرفًا – فضلا عن أن يكون حرف جزم – هو أمر يعوزه دليل قاطع – ولا أراه – بل نجد قوته ظاهرة في حضور معناه وظهور أثره الدلالي حتى مع حذفه، فقد فاق بعض الأفعال التي يلغى أغلب عملها مع وجودها؛ لذهاب الدلالة وانصرام المعنى فيها، فكان الإلغاء نصيبًا مفروضًا. مسألة: **عوامل الجزم أضعف من عوامل الخفض**: **ومسألة** : **الحروف العاملة في الأفعال أضعف من الحروف العاملة في الأسماء**

لا أرى أن التزام التاء بما التزمت به في القسم من الدخول على (الله) كثيرًا و(الرحمن) و(رب) قليلًا – مرده ضعف التاء وكونها بدلًا من الواو، وأن الواو بدل من الباء، بل نجد أن الواو التي قالوا عنها إنها بدل من الباء – بسبب أن الواو تفيد مطلق الجمع والباء تفيد الإلصاق وهو بمعنى الجمع، فكانت الواو – على قولهم – بدلا من الباء – نجد هذه الواو أكثر ورودًا في الكلام من الباء، فهل يكون الأقل أصلًا والأكثر بدلًا؟. ولا أرى إلا أن مرد ذلك كله راجع إلى الاستعمال اللغوي وأن العربي جعل لكل حرفٍ مجاله الاستعمالي الذي يتميز به، وليس إيٌّ منها بدلا من غيره أو أضعف منه في الدلالة على معنى القسم، كل ما هنالك أن هناك بعض الحروف كثر ورودها في كلامهم، وبعضها قل وروده واقتصر على بعض الألفاظ دون غيرها.

فهرس المراجع

١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر شهاب الدين الشهير بالبناء (ت: ١١١٧هـ) ت أنس مهرة دار الكتب العلمية – لبنان ط الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (ت: 745 هـ) تح: رجب عثمان محمد: مكتبة الخانجي بالقاهرة ط: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م

٣. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ): دار الأرقم بن أبي الأرقم ط: الأولى ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

٤. الأصمعيات اختيار الأصمعي: أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت: ٢١٦هـ) تح: احمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف – مصر ط: السابعة، ١٩٩٣م

٥. الأصول في النحو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ) تح: عبد الحسين الفتلي الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٦. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ – ١٩٤١م).

٧. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت: ٥٢١هـ) تح: الأستاذ مصطفى السقا – الدكتور حامد عبد المجيد الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

٨. أمالي ابن الحاجب عثمان بن عمر (ت: ٦٤٦هـ) تح: د. فخر صالح سليمان قدارة دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

٩. أمالي ابن الشجري ضياء الدين أبو السعادات (ت: ٥٤٢هـ) تح : الدكتور محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي، القاهرة ط: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م

١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١١. الإيضاح العضدي أبو علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ) تح: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض) ط: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

١٢. الإيضاح في علل النحو أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت: ٣٣٧هـ) تح: الدكتور مازن المبارك الناشر: دار النفائس – بيروت ط: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

١٣. البحر المحيط في التفسير أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) تح: صدقي محمد جميل دار الفكر بيروت ط ١٤٢٠ هـ.

١٤. البديع في علم العربية: أبو السعادات ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ) تح: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ

١٥. تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ط: الرابعة ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧م.

١٦. التبيان في إعراب القرآن أبو البقاء العكبري (ت:٦١٦هـ) علي محمد البجاوي ط: عيسى البابي الحلبي

١٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي تح: د. حسن هنداوي دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا ط: الأولى.

١٨. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري (ت: ٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان ط: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٩. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد بدر الدين الدماميني (٧٦٣-٨٢٧ هـ) تح: الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى ط: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٢٠. التعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ) تح: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب) ط: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

٢١. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون دار السلام للطباعة والنشر القاهرة – ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ

٢٢. تهذيب اللغة محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت: ٣٧٠هـ) تح : محمد عوض مرعب دار إحياء التراث العربي – بيروت ط: الأولى، ٢٠٠١م

٢٣. توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٢٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ) تح: عبد الرحمن علي سليمان: دار الفكر العربي ط : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

٢٥. التوقيف على مهمات التعاريف لزين الدين المناوي عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت–القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م

٢٦. الجنى الداني في حروف المعاني: بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ) تح : د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

٢٧. حاشية الصبان على شرح الأشمونى أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ط: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

٢٨. حجة القراءات: أبو زرعة ابن زنجلة (ت: حوالي ٤٠٣هـ) تح: سعيد الأفغاني ط: دار الرسالة.

٢٩. الحجة في القراءات السبع : الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: ٣٧٠هـ) تح: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية

الآداب – جامعة الكويت الناشر: دار الشروق – بيروت، ط: الرابعة، ١٤٠١ ه.

٣٠. الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ) تح : بدر الدين قهوجي دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت ط: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م

٣١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة ط: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م

٣٢. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ط: الرابعة.

٣٣. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون شهاب الدين المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) تح الدكتور أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق.

٣٤. ديوان الأعشى ميمون بن قيس، شرح د/ محمد حسين، ط: مكتبة الآداب بالجماميز مصر.

٣٥. ديوان امرئ القيس: اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي الناشر: دار المعرفة – بيروت ط: الثانية، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.

٣٦. ديوان جميل: ط دار صادر بيروت.

٣٧. ديوان كثير عزة: تح د/ إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة بيروت لبنان ١٩٧١م.

٣٨. ديوان الكميت بن زيد، جمع وتحقيق د/ محمد نبيل الطريفي، دار صادر بيروت ط: الأولى ٢٠٠٠م

٣٩. ديوان النابغة الذبياني: تح: كرم البستاني ط: دار صادر بيروت، ١٩٦٣م.

٤٠. رسالة الحدود لأبي الحسن الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤هـ) تح: إبراهيم السامرائي الناشر: دار الفكر – عمان.

٤١. سر صناعة الإعراب أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ط: الأولي ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

٤٢. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) تح: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٤٣. شرح أبيات سيبويه أبو سعيد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ) تح : الدكتور محمد علي الريح هاشم مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م

٤٤. شرح أبيات مغني اللبيب عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣ هـ) تح: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت.

٤٥. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

٤٦. شرح تسهيل الفوائد: أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)

٤٧. شرح ديوان الحماسة: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١ هـ) تح: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

٤٨. شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية: محمد بن محمد حسن شُرَّاب مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م

٤٩. شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ) لجنة التراث العربي ط: بدون، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م

٥٠. شرح طيبة النشر في القراءات العشر: محب الدين النُّوَيْري (ت: ٨٥٧هـ) دار الكتب العلمية – بيروت تح: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

٥١. شرح الكافية الشافية: جمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) تح : عبد المنعم أحمد هريدي جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة ط: الأولى.

٥٢. شرح كتاب سيبويه: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ) أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر

العريفي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م

٥٣. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ) تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ٢٠٠٨م.

٥٤. شرح المفصل: ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

٥٥. شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ) المحقق: خالد عبد الكريم الناشر: المطبعة العصرية – الكويت الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م

٥٦. شرح المكودي على الألفية: أبو زيد المكودي (ت: ٨٠٧ هـ) تح : الدكتور عبد الحميد هنداوي المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ط: ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥ه

٥٧. ضرائر الشِّعْر ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) تح : السيد إبراهيم محمد دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط: الأولى، ١٩٨٠ م.

٥٨. علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ) تح: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م

٥٩. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: أبو القاسم الهُذَلي (ت: ٤٦٥هـ) تح: جمال بن السيد الشايب مؤسسة سما للتوزيع والنشر ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

٦٠. الكتاب : عمرو بن عثمان الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) تح: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة ط الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي - بيروت ط الثالثة - ١٤٠٧ هـ

٦٢. اللامات: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ) تح: مازن المبارك الناشر: دار الفكر - دمشق ط: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٦٣. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ) تح: د. عبد الإله النبهان الناشر: دار الفكر - دمشق ط: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٦٤. اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م

٦٥. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) تح: فائز فارس الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت.

٦٦. المبسوط في القراءات العشر للنيسابوري (ت: ٣٨١هـ) تح: سبيع حمزة حاكيمي الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق: ١٩٨١م.

٦٧. المثلث لابن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١) تح: د / صلاح مهدي الفرطوسي، ط: دار الرشيد للنشر ١٩٨١م.

٦٨. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ط ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

٦٩. المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ) تح: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) ط: دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٧٠. المسائل الحلبيات للفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تح: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ط: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٧١. معاني القرآن للأخفش أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة مكتبة الخانجي، القاهرة ط الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

٧٢. معاني القرآن: أبو زكريا الفراء (ت: ٢٠٧هـ) تح أحمد يوسف النجاتي وآخران دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ط الأولى

٧٣. معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) تح عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب – بيروت ط الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٧٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق: ط: السادسة، ١٩٨٥

٧٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) تح : مجموعة محققين معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

٧٦. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ) تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخران دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ط: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م

٧٧. المقتضب: محمد بن يزيد أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ) تح : محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. – بيروت

٧٨. الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) الناشر: مكتبة لبنان ط: الأولى ١٩٩٦م.

٧٩. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي (المتوفى: ٥٨١هـ): دار الكتب العلمية – بيروت ط: الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م

٨٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تح : عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية – مصر